جامعة ابن خلدون – تيارت –
كلية العلوم الاقتصادية،والتجـــارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الإقتصادية

القروض المصرفية ودورها في التنمية الفلاحية(دراسة حالة بنك البدر لولاية تيارت)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص: إقتصاد التنمية

إعداد الطالبين:
✓قيـــايدة أحمـــــد
✓بن جامعة عبد الوهاب

الأستاذ المشرف:
✓أ.ســـــاعد محمد

نوقشت و أجيزت علينا بتاريخ:.....

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحیم

الشـــــــــكـــــــــــــر

﴿ربِّ أَوزِعْنِيَ أَنَ أَشْكُرَ نعْمَتِكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَليّ وَعلَى وَالِدَايَّ وأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ اَلصَّالِحِين﴾

النمل{19}

قال رسول الله صل الله عليه وسلم

"التحدث بنعمة الله شكر وتركها كفر،ومن لا يشكر القليل لا يشكر الكثير، ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله"

الحمد لله رب العالمين، نحمده حمد الشاكرين، ونشكره شكر الحامدين، ونصلي ونسلم على المبعوث رحة للعالمين.اللهم صلي وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه المجتبين

الحمد لله الذي أعاننا على إنجاز هذا العمل المتواضع، فيا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، ومن مقتضيات شكر الله عز وجل شكر كل من مد يد العون و المساعدة لذا يسعدنا ويشرفنا أن نتقدم بفائق الشكر والاحترام والعرفان بالجميل ممزوج بالدعاء إلى الأستاذ "**ساعد محمد**" الذي شرفنا بقبول المتابعة والإشراف على هذه المذكرة والنصائح والتوجيهات التي قدمها لنا، كما نشكر لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل

والسيد عميد الكلية :الأستاذ الدكتور "**مداني بن شهرة** "

كما نتقدم بالشكر إلى الأمين العام للكلية "**قيايدة جلول**" وجميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بدون أن ننسى العاملين والعاملات بالإدارة والمكتبة.

وشكرا الى كل من ساعدنا من الاصدقاء من قريب أو من بعيد.

الإهـــــــــــداء

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز العطاء وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض(والدتي الحبيبة)

إلى من كان سببا في وجودي وبفضله اشتد عودي

إلى من حصد الاشواك عن دربي ليمهد طريق العلم

إلى القلب الكبير (والدي العزيز)

إلى من آثروني على أنفسهم

إلى من علموني علم الحياة

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة (أخوتي حفظهم الله)

إلى من كانوا ملاذي وملجئي

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات

إلى من سأفتقدهم .....و أتمنى أن يفتقدوني

إلى من أتمنى أن تبقى صورهم.....في عيوني إلى من جعلهم

الله أخوتي بالله ..... ومن أحببتهم بالله (أصدقائي الأحباء)

الإهـــــــــــداء

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى بسمة الحياة

وسر الوجود، إلى أغلى الأحبة التي ستبقى كلماتها نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار

إلى من أحمل أسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمره

ليرى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار،

إلى **أبي** العزيز أطال الله في عمره.

إلى من أعتز وافتخر بهم أخوتي الأعزاء.

إلى من تضع لهم الملائكة أجنحتها إكراما لهم إليكم

يا طلاب العلم

فهرس المحتويات

الإهـــداء

شكر وتقديـــر

قائمة الجداول والأشكال

فـــهـــرس

الملـــــخص

مقدمة.....أ- جـــ

الفصل الأول :القروض المصرفية

تمهيد.....05

المبحث الأول: اساسيات حول القروض المصرفية.....06

المطلب الأول : مفهوم القروض المصرفية و اهميتها.....06

المطلب الثاني: خصائص القروض المصرفية و اهم وظائفها.....10

المطلب الثالث:مصادر القروض المصرفية و الاعتبارات الواجب اتخاذها لمنح القروض المصرفية.13

المبحث الثاني: انواع القروض المصرفية 18

المطلب الأول :القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال 18

المطلب الثاني :القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار 20

المطلب الثالث :قروض تحويل التجارة.....23

المبحث الثالث: سياسة الاقراض و العناصر المؤثرة فيها 26

المطلب الأول : مفهوم سياسة الاقراض و محتوياتها.....26

المطلب الثاني : اسس سياسة الاقراض و العناصر المؤثرة فيها 29

المطلب الثالث:العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني.....32

خلاصة الفصل 36

الفصل الثاني:الاطار النظري للتنمية الفلاحية.

مقدمة

الفصل.....38

المبحث الأول :عموميات حول التنمية الاقتصادية.....39

المطلب الأول :مفهوم التنمية الاقتصادية.....39

المطلب الثاني :النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية 41

المطلب الثالث : اهداف التنمية الاقتصادية 45

المبحث الثاني : عموميات على حول التنمية الفلاحية.....47

المطلب الأول :تعريف التنمية الفلاحية.....47

المطلب الثاني : اهداف التنمية الفلاحية.....48

المطلب الثالث :شروط و متطلبات التنمية الفلاحية.....50

المبحث الثالث :التمويل الفلاحي.....54

المطلب الأول : مفهوم التمويل الفلاحي و انواعه.....54

المطلب الثاني :اهداف و تصنيف التمويل الفلاحي.....57

المطلب الثالث :شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي.....60

خلاصة الفصل 62

الفصل الثالث :دراسة تطبيقية على مستوى بنك البدر لولاية تيارت

مقدمة الفصل 64

المبحث الأول : نبذة بنك BADR وكالة تيارت..... 65

المطلب الأول :لمحة عن بنك BADRبشكل عام.....65

المطلب الثاني : لمحة عن بنك بدر لوكالة تيارت 547.....68

المبحث الثاني : دراسة أثر تمويل وكالة تيارت للإستثمارات الفلاحية.....72

المطلب الأول : مراحل منح القروض الفلاحية على مستوى BADER.....72

المطلب الثاني :دراسة تطبيقية حول عملية التمويل في ولاية تيارت.....74

خلاصة الفصل.....79

خاتمة.....81

قائمة المصادر و المراجع.....85

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الـــــــجـــــــــــداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1 -1)	اوجه الاختلاف بين الاعتماد و القروض	08
(1- 2)	ملخص نظريات التنمية الاقتصادية.	42-43
(1- 3)	المساحات الصالحة و الغير صالحة للزراعة في ولاية تيارت	72
(2- 3)	الموارد المائية لولاية تيارت	73
(3-3)	تطور المنتجات الزراعية الرئيسية في ولاية تيارت (1999-2012)	74

قائمة الأشكـــــــــال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1 -1)	العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني	33
(1- 3)	الهيكل الإداري لبنك البدر وكالة تيارت 547	66
(2- 3)	تطور المنتجات الزراعية الرئيسية في ولاية تيارت في فترة(1999-2012)	73

مقـــــدمة

مقدمـــــــة:

يعتبر القطاع الإقتصادي البنكي في أي بلد من البلدان الركيزة الأساسية والدعامة الأولى لتشجيع القطاعات الأخرى ونموها ،ويعتبر هذا القطاع من أهم النشاطات في إقتصاد.

ويعرف العالم حاليا تطورات وتحولات وفي ظل هذه التطورات برز النشاط البنكي كعامل فعال في الحياة الإقتصادية ،وذلك من خلال الخدمات التي يقدمها بما في ذلك منحـــة للإئتمـــان المتمثـــل في القروض المصرفية للأفراد و المؤسسات الإقتصادية وتمويل إحتياجاتها المالية المختلفة لذلك يعتبر البنك أداة فعالة ومهمة للقيام بعملية التنمية الإقتصادية لذلك يعتبر البنك أداة فعالة ومهمة للقيام بعمليـــة التنميـــة الإقتصادية ونخص بالذكر التنمية الفلاحية لأنها تعتبر من اهم حلقات التنمية الإقتصادية .وإحداث هاته التنمية يتطلب توافر مجموعة من الموارد والإمكانيات الطبيعية التي تختلف من بلد إلى آخر، ومن الملاحظ أن مختلف الدول السائرة في طريق النمو تعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الإســـتراتيجية في التنميـــة الإقتصادية وذلك للمساهمة الفعالة في تلبية الإحتياجات الغذائية ،لكونه يعتبر مجالا واسعا للتشغيل اليـــد العاملة وإمتصاص البطالة المتفشية في المناطق الريفية ، كما يوفر المواد الأولية الزراعية لصناعة هذا ، ممـــا جعل معظم الإقتصادين يرتبون هذا القطاع في المرتبة الأولى بالنسبة للقطاعات الاقتصـــادية الأخـــرى للمساهمة في عملية التنمية الإقتصادية ، وللجزائر على غرار الدول النامية لم تعطي أهمية كبيرة للقطـــاع الفلاحي ، مما جعلها تتوجه إلى العالم الخارجي للإستيراد من أجل تعـــويض العجـــز و الوصـــول إلى الإحتياجات الغذائية المستوردة و التخفيف من هذا المشكل وتطوير القطاع الفلاحي لمساعدة الفـــلاح على ممارسة نشاطه وتطويره ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية :

الإشكالية :

– ماهي التنمية الفلاحية وماهو دور القروض المصرفية في تحقيقها ؟

ولإبراز أهم جوانب هذه الإشكالية سوف نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

– ماهو دور بنك الفلاحة والتمية الريفية في تنمية القطاع الفلاحي ؟

– مامدى فعالية بنك الفلاحة والتمية الريفية في تنمية القطاع الفلاحي ؟

– هل الأموال المخصصة تصرف فعلا في هذا القطاع ؟

فرضيات الدراسة:

- يلعب بنك BADR دورا مهما في التنمية الفلاحية من خلال الإعانـــات الـــتي يقـــدمها للفلاحين

- تقديم الإعانات للفلاحين يشجعهم على الإستثمار في القطاع الفلاحي

- إذا كان نظام الرقابة التي تفرضه المصالح الوصية فعال فإنه يتم فعلا صرف الأموال المخصصـــة للقطاع الفلاحي في هذا المجال .

أهداف الدراسة :

- إبراز دور التمويل في تحقيق التنمية الفلاحية .

- توضيح كيفية تمويل بنك البدر للمشاريع الفلاحية .

أسباب إختيار الموضوع :

- أهمية الموضوع في وقتنا الحالي

- رغبتنا الشخصية في إثراء المكتبة

- الرغبة في التعرف أكثر على موضوع التنمية الفلاحية ودور القروض الفلاحية في تحقيقها.

المنهج المستخدم :

لمعالجة موضوع البحث إعتمدنا على :

- الجانب النظري لهاته الدراسة على المنهج الوصفي

- أما في الجانب التطبيقي فقمنا بدراسة حالة وهذا بتقديم صورة تحليلية واضحة لإبراز مؤشرات التنمية الفلاحية بشكل أوضح .

صعوبات البحث:

- قلة المراجع المتعلقة بالتنمية الفلاحية.

- صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة من البنك.

تقسيم الدراسة :

طبقا للإشكالية العامة للبحث و التساؤلات المترتبة على الإشكالية العامة مع الأخذ بالفرضيات التي ينطلق منها البحث فإننا سنتناول هاته الدراسة من خلاصة خطة محددة تستلزم إنشاء ثلاث فصـــول أساسية:

يتناول الفصل الأول الإطار النظري للقروض المصرفية أما الفصل الثاني فتطرقنا إلى الإطار النظري للتنمية الفلاحية بينما شمل الفصل الثالث دراسة تطبيقية القروض المصرفية في التنمية الفلاحيـــة لولايـــة تيارت.

الفصل الأول

القروض المصرفية

تـــمهيد

تعتبر القروض المصرفية اهم اوجه الاستثمار الموارد المالية للبنك ، اذ تمثل الجانب الاكبرمن الاصول، كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الاكبر من الايرادات لذلك هناك اعتبارات يجب مراعاتها عند منح القروض بأنواعها المختلفة. بل وان هناك سياسات للاقراض تضمن سلامة إدارتها ، ويقصد بالسياسة في هذا الصدد مجموعة المبادئ و المفاهيم التي تصنعها الإدارة العليا لكي تقتدي بها مختلف مختلف مستويات الادارية عند وضع برامج و إجراءات الاقراض ، و يسترشد بها منفذ القرارات عند البث في طلبات الإقراض و يلتزم بها المنفذون عند دراسة تلك الطلبات ، و بعد اتخاذ قرارات بشانها.

و لكل ذلك خصصنا هذا الفصل للقروض المصرفية حيث تناولفيه ثلاث مباحث .

المبحث الأول : أساسيات حول القروض المصرفية

المبحث الثاني: أنواع القروض المصرفية

المبحث الثالث : سياسة الإقراض و العوامل المؤثرة فيها.

المبحث الاول :اساسيات حول القروض المصرفية

تلعب القروض المصرفية دورا هاما في تحقيق التنمية بمختلف جوانبها، و ذلك لانها الممول الرئيسي لكل المؤسسات الشخصية او المعنوية التي تعاني من العجز المال .

المطلب الاول : مفهوم القروض المصرفية و اهميتها.

تكمن اهمية القروض في ربط المؤسسات بالبنوك ، فحاجة المؤسسات الى موارد اضافية زيادة على مواردها الخاصة التي تكون محدودة.

الفرع الاول : مفهوم القرض.

يختلف مفهوم القرض من باحث الى اخر كل على حسب تخصصه، و فيما يلي نستوضح اهم تعاريف القرض المصرفي.

القرض في اللغة العربية :اتت من فلان فلانا ، اي اعتبره امينا ، و الائتمان هو ان تعتبر المرء امينا ، اي جديرا برد الامانة الى اهلها، اي حدير بالثقة.

القرض في اللغة الفرنسية :ان الكلمة المقابلة للائتمان هي CREDIT اصلها هو الكلمة اللاتينية CREDITUM المشتقة من الفعل اللاتينيCREDERE الذي يعنيCROIRE اي يعتقد

فالقرض يعني تسليم المال لتثميره في الإنتاج و الاستهلاك و هو يقوم على عنصرين أساسين هما الثقة و المدة، وهو مرتبط بميعاد استحقاق، كما يعرف القرض ايضا على انه تسليف للمال لاستثماره في الإنتاج و الاستهلاك[1].

وحسب تعريف ploroy القرض هو وضع تحت تصرف الغير الرأسمالي مع التزام باسترداده إما برأس مال نفسه او ما يعادله.

وكما يقولpetitduit-aulisفي كتابه حول مخاطر القروض " منح البنك يعني منح الثقة و إعطاء الحرية التصرف من مال حقيقي مقابل وعد بالتسديد لذلك المال نفسه او ما يعادله[2] عامة فان القروض المصرفية هي تلك الخدمات المقدمة للعملاء و التي بمقتضاها يتم تزويد الافراد و المؤسسات والمنشات في المجتمع بالاموال اللازمة، على ان يتعهد المتدين بسداد تلك الاموال

[1]http:/www.djlfa.info/vb/shauthread.phd t=230669.01/03/2017.19 :53

[2]شاكر قزويني :**محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000ص90

و فوائدها، و العمولات المستحقة عليها و المصاريف دفعة واحدة او على اقساط في تواريخ محددة، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك في استردادا موله في حالة توقف العميل عن تسديد بدون اية خسائر و ينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية، و يحتوي على مفهوم الائتمان و السلف، حتى انه يمكن ان يكتفي باحد تلك المعني للدلالة على معنى قروض المصرفية[1].

و لتوضيح معنى القرض اكثر لانه من التمييز بين القرض والاعتماد لكي لا يخطئ الباحث في معنى قرض و معنى اعتماد.

فالقرض يعني تقديم مبلغ معين دفعة واحدة من قبل المصرف الى العميل،بينما الاعتماد فهو تعهد من قبل المصرف بالقرض، وهو عقد بمقتضاه يضع المصرف تحت تصرف العميل مبلغا معينا و يسحب منه متى شاء مرة او مرات خلال مدة محددة،و اذا أوفى الدين يستطيع ان يسحب أيضا[2]

[1]عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة**، الدار الجامعية الابراهيمية،2008.ص ص 103،104

[2]شاكر قزويني :-مرجع سابق-ص93

و فيما يلي اوجه الاختلاف بين الاعتماد و القرض نوضحها من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم(1.1) :اوجه الاختلاف بين الاعتماد و القروض.

الاعتماد	القرض
-المبلغ يوضع تحت تصرف العميل يسحب منه متى ما يشاء في اي وقت يشاء -الفائدة تسري على المبالغ المسحوبة فقط و من تواريخ سحبها -في حالة سداد اي جزئ يمكن سحب 85% من مقدار الجزء المسدد. -التسديد اي الوفاء ينصب على الرصيد المدين فقط	-المبلغ يسحب مرة واحدة و بمجرد تمام الاتفاق -الفائدة تسري على مبلغ القرض كله، من تاريخ الاتفاق ، و لكل مدة -تسديد اي جزئ من مبلغ القرض قبل موعده لا يعطي الحق في السحب من جديد -التسديد يشمل كل المبلغ المتفق عليه، مع الفوائد في موعد السداد

المصدر :شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، مرجع سابق، ص93

الفرع الثاني :اهمية القروض المصرفية.

تتمثل اهمية القروض المصرفية فيما يلي[1]:

1. المورد الاساسي لحصول البنك على ايراداته.
2. تمكين المودعين من الحصول على الفوائد و العمولات.
3. تدبير و تنظيم الارباح مع امكانية البنك بالاحتفاظ على قدر من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.
4. خلق الائتمان.
5. تمويل حاجة الصناعة و الزراعة و التجارة و الخدمات.
6. مساعدة الوسطاء-تجار الجملة و التجزئة- من الحصول على السلع لتخزينها ثم بيعها اما بالنقد او بالأجل باختصار تستخدم القروض في عمليات الانتاج و التوزيع و الاستهلاك.
7. المساهمة في النشاط الاقتصادي و تطور المجتمع.

[1] رفقة المحجوب،**المالية العامة**،دار النهضة العربية للنشر، الطبعة الاولى 1997 ص 487.

8. خلق تقوم القروض بدور فعال في زيادة الطاقة الانتاجية و اهم وسيلة للبنوك لاستثمار موارده المالية و عدم ابقائها جامدة.
9. منح القروض يمكن البنك من المساهمة في النشاط الاقتصادي و تقدمه و رخاء المجتمع الذي تخدمه.

10. تعتبر القروض وسيلة مناسبة لتحويل راس مال من شخص الى اخر، واذا احسن توجيه القرض فانه يلعب دورا حاسما في ازدهار اقتصاد البلاد.

و تتمثل اهمية القروض كذلك في :

- تسهيل تراكم راس المال.
- الزيادة في استخدام الموارد.
- زيادة الدخل القومي و زيادة ارباح الانتاجية
- القروض تحد من الاستثمار الخاص عن طريق رفع سعر الفائدة، وتشكل بذلك عنصرا من عناصر الانكماش الاقتصادي.
- القضاء على القوى التضخمية و توضيح مدى فعالية القروض في محاربة التضخم.
- محاربة البطالة من اتجاه دعم القدرة الشرائية و رفع الطلب الفعلي
- القرض يسمح باستعمال افضل لرؤوس الاموال.

المطلب الثاني : خصائص القروض المصرفية و اهم وظائفها .

تطرقنا في هذا المطلب الى خصائص القروض المصرفية و ذكرنا اهم وظائفها كالاتي :

1-قيمة القرض :و تتحدد حسب الجهة التي تمنعه و كذلك حسب نوع القرض.

2-مدة القرض :و تختف مدة القرض باختلاف العمليات الممولة.

3-سعر الفائدة[1] : يعرف سعر الفائدة على انه : اجرة المال المقترض او ثمن استخدام الاموال او العائد على راس مال المستثمر، وهو عائد الزمن عند اقتراض الاموال مقابل تفضيل السيولة.

[1] طاهر حيدر حيدران، **مبادئ الاستثمار**، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر و التوزيع1997 ص 61

ويتركب معدل الفائدة من عنصرين أساسيين هما[1] :

أ/ المعدل المرجعي: هو المعدل الذي يحتسبه البنوك على القروض الممنوحة لاحسن الزبائن.

ب/ العمولات :هي عبارة عن مجموع ما يتقاضاه البنك نظير الاتعاب التي يتحملها عند القيان بعملية القرض، و يتحدد مبلغ هاته العمولات بناءا على العديد من العوامل هي:

*طبيعة القرض.

*الأخطار الشخصية المرتبطة بالقرض.

*عمولات اخرى مختلفة مثل المصاريف الادارية.

4-الضمانات : تتمثل في القيم المادية و المعنوية التي يقدمها العميل على شكل رهن في حالة عدم قدرة العميل على التسديد فالمؤسسة المقرضة تؤخذ كل هاته القيم[2].

5-و هناك عدة برامج لعملية السداد القرض و من اهمها [3]:

* برنامج باسعار فائدة ثابتة فالمقرض يقوم بتسديد مبلغ الفائدة و اقساط القرض الاصلي بمبلغ ثابت طيلة فترة الاستحقاق.
* برنامج باسعار فائدة ثابتة فالمقرض يقوم بتسديد مبلغ الفائدة و اقساط القرض.
* برنامج باسعار فائدة متغيرة طيلة فترة الاستحقاق، فيمكنها ان ترتفع او تنخفض حسب المؤشرات التي اعتمدت في تحديدها.
* تسديد القروض على مرحلتين، حيث يتم تسديد جزء هاما دفعة واحدة باستعمال سعر فائدة ثابت خلال الفترة المتفق عليها،و الجزء الاخر يتم دفعه باستعمال سعر فائدة متغير.

6-طريقة صرف القرض واستهلاكه :و يحدد فيها هل سيتم دفع القرض دفعة واحدة او على دفعات، و كيف تتم حساب الفائدة المستحقة بمعدل اكبر في المستقبل.

7- الهدف من القرض ينبغي تحديد الهدف من القرض دفعة واحدة و كيف يتم حساب الفائدة المستحقة، هل على المبلغ كله ام على المبلغ المسحوب فقط.

8-فترة السماح : وتتمثل في الفترة التي يسمح فيها للعميل بعدم تسديد أقساط الدين.

---

[1] الطاهر لحارش، مرجع سابق، ص ص 70-71، بتصرف

[2] صبحي تادرس قريصة، **اقتصاديات النقود و البنوك**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر،1986 ص 20

[3] شكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ، مرجع سابق، ص 28

الفرع الثاني : وظائف القروض المصرفية

للقروض المصرفية اهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية، حيث تلعب دورا كبيرا في تسوية المبادلات التجارية سواء الداخلية او الخارجية، و هي تمثل الجزء الاكبر من المكونات عرض النقود او كمية من وسائل الدفع، ويمكننا تحديد وظائف القروض الاساسية فيما يلي :

وظيفة تمويل الانتاج : تستوجب احتياجات الاستثمار الانتاجي في الاقتصاد توفير قدر كبير من رؤوس الاموال، و نتيجة لصعوبة توفير هذا القدر من الادخار و الاستثمارات الفردية فان اللجوء الى المصارف و المؤسسات المالية للحصول على قروض اصبح امرا طبيعيا و ضروريا لاجل الحصول على الائتمان المصرفي المتمثل في طريقة إصدارهم للسندات و بيعها للمجتمعات و المشروعات و الإفراد.لذلك نجد ان المؤسسات الائتمانية تقوم بدور الوساطة فيما بين المدخرين و المستثمرين لاجل تسهيل و زيادة حجم الاستثمار و الانتاج في الاقتصاد[1].

وظيفة تمويل الاستهلاك : المقصود بها حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية الحاضرة بدفع لاجل ائتمانها، فقد يعجز الافراد بواسطة القروض التي تقدمها الهيئات و المؤسسات المختلفة، حيث يتم دفع هذه السلع بفترات مستقبلية مناسبة مما يساعد الإفراد على توزيع اتفاقهم الاستهلاكي عبر الزمن، كما ان الائتمان الاستهلاكي يساهم في زيادة حجم الإنتاج و الاستثمار[2].

وظيفة تسوية المبادلات : تظهر أهمية قيام الفروض بوظيفة تسوية المبادلات و إبرام الذمم من خلال مكونات عرض النقود و كمية وسائل الدفع في المجتمع، فزيادة الأهمية النسبية لنقود الودائع من إجمالي المكونات عرض النقود، يعني استخدام الائتمان بصورة واسعة في تسوية المبادلات و إبرام الذمم بين الأطراف المختلفة ان معظم التعامل في تسوية المبادلات السلعية و الخدماتية يتم بواسطة الشبكات كوسيلة للدفع ووسيط للتبادل مع اعتماد اقل على النقود الحاضرة في القيام بهذه المهمة فهذا ناشئ عن تقدم العادات المصرفية في المجتمع.

كما ان قيام المصارف بخلق الودائع و استخدام ادوات الائتمان الاخرى من اوراق مالية ساعد الكثير على تسهيل عمليات المبادلة و توسيع حجمها[3].

---

[1] توماس مايرو جيمس دو سينيري، روبرت زالبير، **النقود و البنوك و الاقتصاد**، دار المريخ، مصر 2002 ص 562.

[2] الشمري ناظم النوري، **النقود و المصارف**، مديرية الكتب للطباعة، جامعة الموصل، العراق 1995 ص 112

[3] الشمري ناظم النوري، مرجع سابق، ص 112

المطلب الثالث : مصادر القروض المصرفية و الاعتبارات الواجب اتخاذها لمنح القروض المصرفية.

تعددت مصادر القروض المصرفية و تنوعت و صار من الضروري وضع قواعد وأسس على منح القروض من طرف البنك و فيما يلي سنوضح ذلك.

الفرع الأول :مصادر القروض .

يعتمد البنك في ممارسة النشاط ألاقتراضي على عدة مصادر هي :

1- الوديعة :تعد الودائع من اهم مصادر اموال البنك التجاري ، حيث تتشكل نسبة كبيرة اجمالي موارده، و هي تمثل مختلف الاموال التي يحصل عليها المصرف من الهيئات و الأفراد و المشروعات المختلفة و الإيداعات[1].

2-الورقة البنكية :انتقلت الورقة البنكية من الورق المتحول الى ورق نقي غير متحول الذي هو نوع من النقود، اي قيمتها تعتمد على الثقة التي توضع فيها الورقة البنكية و اصبحت وسيلة قرض عندما اصدرت على شكل خصومات بحيث لا تتداول الا في فترة الخصم، ثم تسدد في اجل الاستحقاق.

3-الحساب البنكي : ان العلاقة بين الزبون و البنك تكون مدونة في ورقة كشف العمليات ولها قسمان احدهما للدفعات و الاخر للسحبات، و هذا ما يسما بالحاسب، بعد كل عملية تقارب بين مجموع الجانب الدائن و الجانب المدين، الفرق بينهما بالرصيد يمكن ان يكون دائن او مدين.

4-السوق النقدية او المالية : تهدف هذه الاسواق إلى اجراء تفاوض حول القروض، تتم هاته المفاوضات بتقديم الزبون طلب يجدد فيه مقدار القرض الذي يريده، و بعد مدة يلقى هذا الاخير اشعارا بالقبول او عدم القبول،والسوق النقدية تتفاوض فقط حول القروض طويلة الاجل و هذه الاخيرة مفروضة بشروط و التي يتم تسديدها على لأقل خمس سنوات[2].

---

[1] اسماعيل احمد منشاوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقودو البنوك و الاسواق المالية،الدار الجامعية 2002 ص 254

[2] http:/www.djlfa.info/vb/shauthread.phd t=230669. 11/03/2017.05 :20

الفرع الثاني : الاعتبارات الواجب اتخاذها لمنح القروض المصرفية.

عند منح البنك القروض للعملاء، يجب عليه مراعاة جميع الاعتبارات المتعلقة بمنح القروض و التي تتمثل في :

1- **سلامة القروض :** ينشا اي قرض مصرفي نتيجة تقديم الاموال او قيدها في حساب المفترض ،نظير وعد كتابي بالسداد طبقا للشروط المتفق عليها في عقد القرض ، و لا يمنح القرض الا عندما يتاكد البنك من سلامته و مقدرة العميل على السداد طبقا للشروط المتفق عليها، فللحرص مهما بلغت درجته لا يمنع من وجود درجة المخاطرة في كل قرض،حيث قد تنشا بعض الظروف التي تقلل من قدرة العميل على الوفاء و بذلك يتحمل البنك بعض الخسائر، و هذا لا يمنع البنك من ان يحتاط في منحه للقروض و ان يمنع المخاطرة التي لا مبرر لها، حيث ام خسائره في الإقراض معناها قلة في الأرباح.

2- **سيولة القروض :** ويقصد بالسيولة CIQUIDITY توافر قدر كاف من الاموال السائلة لدى البنك التجاري اي ان النقدية و الاستثمارات التي يمكن تحويلها الى نقد، اما بالبيع او بالاقتراض بضمان امن البنك المركزي لقابلة طلبات السحب دون اي تاخير.

اما سيولة القروض ، فيعني بها سرعة دوراة القروض ، و يترتب على قصر آجال استحقاق القروض و صغرت الفترة من تاريخ عقد القرض و تواريخ الاستحقاق ومن ثم سرعة دورانها، فسيولة القروض تنشا في ثلاث حالات :

- القروض قصيرة الاجال ذات السيولة الذاتية.
- القروض مقابل أوراق تجارية.
- القروض المضمونة بأوراق مالية.

فالقروض التي يتم سدادها من عمليات سواء كانت إنتاجية او بيعيه ممولة بأموال مقترضة يعتبر ذات سيولة ذاتية حيث ان القرض يتم الوفاء به بمجرد انتهاء فترة الإنتاج و بيع السلع المنتجة.

3- **التنويع :** حيث يتم تنويع القروض عندما يوزع البنك قروضه على اكبر عدد ممكن من العملاء كما يتضمن التنويع عدم الاقتصار على نوع معين من المقترضين في نشاط اقتصادي مماثل،

ويقصد بالتنويع أيضا تركيز الاقتراض على مناطق معينة اذن يستحسن توزيع القروض على نطاق جغرافي واسع، اذن يجد ان البنوك ذات الفروع المتعددة سيسهل عليها القيام بهذا التنوع الجغرافي، و يترتب على هذا التنويع قلة احتمال الخسارة[1].

4- **طبيعة الودائع :** تتعدد انواع الودائع، و البنك المسئول عن بعث الثقة في نفوس مودعي كل هذه الانواع، و مسؤولية البنك اتجاه مودعيه تؤثر على طريقة توظيف الاموال و تحديد طبيعة الودائع الموجودة لدى البنك مسؤولية محتملة في اي وقت اتجاه مودعيه على سبيل المثال : اذا كبر عدد حسابات الودائع و صغر قيمتها تمكن البنك من التوسع في الاقتراض.

5- **القيود القانونية و توجيهات البنك المركزي :** تشمل القيود و الحدود القصوى للقروض الممكن منحها بدون ضمان للعميل الواحد و تحدد على واساس النسبة المؤوية من راس مال البنك و احتياطاته.

و فيما بعض القيود و القواعد لتوظيف البنوك لامواله :

- تعيين الحد الادنى الواجب على العملاء دفعة نقدا لتغطية عمليات فتح الاعتمادات المستندية.
- تعيين الحد الاقصى الجائز اقراضه للشخص الواحد، سواءا كان طبيعيا او اعتباريا بالنسبة لاموال البنوك الخاصة.
- تحديد سعر الفائدة التي تدفعها عن الودائع و الاسعار العليا للفائدة.
- تحديد الجزء من اموال البنك الذي يجب عليه ايداعه نقدا من البنك المركزي.

6- **سياسة مجلس الادارة :** حيث يحدد مجلس ادارة البنك التجاري، السياسة العامة للإقراض، و يوضح انواع القروض التي يمنحها البنك و اجالها و الضمان الممكن قبوله و القيمة التسليفية للضمان و سلطة المديرين في منح القروض.

7- الدورات التجارية : تتمثل في تغيير البنوك لسياساتها الائتمانية خلا الدورة التجارية فيتوسع الائتمان في فترة الانتعاش و يتقلص في فترة الكساد.

[1] مهند حنا نيقول عيسى، مرجع سابق، ص ص 46-47.

8-مصادر الوفاء بالقروض : تتمثل غي مصادر الوفاء بالقروض المضمونة و الغير مضمونة[1] .

ومن خلال ما سبق نستطيع القول أن القروض الاقتصادية تلعب دورا هاما في الحياة الاقتصادية و المؤسسات عامة، تعددت تعاريفها ووظائفها و خصائصها الا ان مصادرها واحدة و ثابتة و يتم منح هاته القروض و فقا لشروط و أسس و قواعد متفق عليها من قبل البنوك و المؤسسات المصرفية.

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة عملياتها و ادارتها**، مرجع سابق ص 111.

المبحث الثاني :انواع القروض المصرفية.

هناك عدة تصنيفات للقروض المصرفية وفقا لمعايير عديدة و مقاييس متنوعة و عموما سوف نتطرق الى التصنيف التالي :

المطلب الاول : القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال.

نشاطات الاستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة التي لا تتعدى في الغالب اثنا عشرا شهراً، بعبارة اخرى هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسة خلال الدورة الاستغلالية و تشمل [1].

أ/تسهيلات الصندوق : هي عبارة عن قروض تمنح لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة او القصيرة جدا، التي تواجهها المؤسسة و الناتجة عن تاخير تحصيل الايرادات عن استحقاق النفقات، و عادة ما يتم الجوء الى مثل هذه هاته القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثلا، كما لا تتجاوز مدتها الزمنية بضعة ايام من الشهر.

ب/ السحب على الكشوف : و هو يعني السماح للعميل بسحب مبلغ مالي يزيد عن حسابه الجاري، و ذلك لتغطية العجز(النقص) المؤقت المسجل في الخزينة، الناجم عن عدم كفاية راس مال العامل لمواجهة نمو الاحتياجات فيه، و يفرض البنك فائدة على العميل خلال الفترة التي تسحب فيها مبالغ تفوق رصيد الدائن في الحساب الجاري، و يتوقف حساب الفائدة بمجرد عودة الرصيد من المدين الى الدائن.

جـــ/ قرض الموسم: وهو قرض على الحساب الجاري، قد يمتد الى اكثر من تسعة اشهر و ينشا عندما يقوم البنك نشاط مو سمي لمؤسسة معينة.

د/ قرض الربط : وهو عبارة عن قرض يمنح للمؤسسة مواجهة السيولة المطلوبة و هذا من اجل استفاد المؤسسة من الفرص المتاحة لها امامها.

2)**القروض الخاصة** : هي القروض الموجهة لتمويل اصل معين من بين هذه الاصول و تقسم الى [2]:

---

[1] رضا صاحب ابو حامد، **ادارة المصارف، مدخل تحليل كمي**، الطبعة الاولى، دار الفكر للنشر و التوزيع، عمان الاردن 2002 ص ص 30 – 31

[2] سعيد سيف النصر، **دور المصارف في استثمار اموال العملاء** ، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 2000 ص 65.

- **تنسيقات على البضائع :** هي عبارة عن قرض يقدم الى الزبون لتمويل مخزون معين و الحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقترض، وينبغي على البنك اثناء هذه العملية التاكد من وجود البضاعة و طبيعتها و مواصفاتها و مبلغها الى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها، و يمنح هذا النوع خاصة لتمويل المواد الاساسية مثل القهوة و غيرها و ليست حمل في الجزائر لتمويل السلع المصنعة و نصف المصنعة.
- **تنسيقات على الصفقات العمومية :** الصفقات العمومية هي عبارة اتفاقيات للشراء او تنفيذ اشغال لفائدة السلطات العمومية، تضبط طرق تنفيذها بواسطة قانون الصفقات العمومية و نظرا لطبيعة الاعمال التي تقوم بها السلطات العمومية و خاصة من حيث اهمية المشاريع و حجمها و طرق الدفع التي تعتبر ثقيلة نسبياً، تجد المقاول المكلف بالانجاز نفسه في حاجة الى اموال ضخمة غير متاحة في الحال لدى هذه السلطات،ولذلك يضطر الى اللجوء الى البنك للحصول على هذه الاموال من اجل تمويل انجاز هذه الاشغال.

و تسمى هذه القروض التي تمنحها المصارف من اجل انجاز الاشغال لفائدة السلطات العمومية بالتسبيقات على الصفقات العمومية، و تنقسم هاته التسبيقات الى 3 انواع :

أ/ قروض لتمويل المسبق : يمنح عند انطلاق المشروع و لا يتوفر للمقاول الاموال الكافية للانطلاق في الانجاز.ويعتبرقرضا على بياض لنقص الضمانات.

ب/تسبيقات على الديون الناشئة و الغير مسجلة :عندكا يكون المقاول قد انجز نسبة مهمة من الاشغال و لكن الادارة لم تسجل ذلك بعد رسميا و لكن اذا تم كلاحظة ذلك يمكنه ان يطلب من البنك ان يمنحه القرض.

ج/ تسبيقات على الديون الناشئة و المسجلة : و تمنح هذه التسبيقات عندما تصادق الادارة على الوثائق الخاصة التي تسجل انتهاء الانجاز.

الخصم التجاري : و تتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء ورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق، فالبنك يقوم باعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل ان يحين اجل تسديدهان و يستفيد البنك في المقابل من ثمن يسنى سعر .

3) القروض بالالتزام(التوقيع) :

هوقرض لا يتجسد في اعطاء اموال حقيقية من طرف البنك، و انما يتمثل في الضمان الذي يقدمه لتمكينه من الحصول على اموال من جهة اخرى ، اي ان البنك لا يعطي نقوداً لكن يعطي ثقة فقط.

و ينقسم الى 3 اقسام رئيسية هي [1]:

أ. **الضمان الاحتياطي :** هو عبارة عن تعهد لضمان القروض الناجمة عن خصم الاوراق التجارية، و قد يكون الضمان شرطيا عندما يحدد مانح الضمان (البنك) بشروط معينة لتنفيذ الالتزام و قد يكون لا شرطيا، اذا لم يحدد اي شرط لتنفيذ الالتزام

ب. **الكفالة :**الكفالة هي عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود على عاتق المدين (الزبون) في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته و يحدد في هذا الالتزام مدة الكفالو و مبلغها.

ج. **القبول :** يلتزم ابنك تسديد الدائن وليس زبونه

المطلب الثاني : القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار.

نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة، و هي تهدف للحصول اما على وسائل الانتاج و اما على عقارات ينتظر من ورائها عائد اكبر في المستقبل. ونشاطات الاستثمار تختلف عن نشاط الاستغلال من حيث الموضوع و الطبيعة و المدة و تبعا لذلك تختلف قروض تمويلها وهي زمنيا متوسطة و طويلة الاجل و تنقسم قروض الاستثمار الى نوعين :

النوع الاول : عمليات القروض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات :تميز 3 انواع من هذه القروض حسب طبيعتها ،متوسطة ،طويلة الاجل و قصيرة الاجل.[2]

- **القروض المتوسطة الاجل :** لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات مثل الالات و المعدات ووسائل النقل، و نظرا لكون طول هذه المدة فان البنك يكون معرضا لخطر تجميد الامووال، نهيك عن المخاطر المتعلقة باحتمالات عدم السداد و تنقسم الى نوعين :

[1] احمد بن حسين بن احمد الحسيني، **خطابات الضمان المصرفية**، مؤسسة الشباب الجامعة ، الاسكندرية 1999 ص 57.

[2] ابراهيم مختار، **التمويل المصرفي منهاج لاتخاذ القرارات**، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة 1993 ص 62

1- قروض متوسطة الاجل قابلة للتعبئة :

يعني ان البنك المقرض بامكانه اعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية اخرى او لدى البنك المركزي، و يسمح له ذلك بالتقليل من خطر تجميد الاموال، و تجنبه الى حد ما الوقوع في ازمة نقص السيولة.

2- قروض متوسطة الاجل غير قابلة للتعبئة :

هذا يعني ان البنك لا يحتوي على امكانية اعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية اخرى او لدى البنك المركزي و بلتالي فانه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذاالقرض، وهنا تظهر المخاطر المرتبطة بتجميد الاموال شكل اكبر و ليس للبنك اي طريقة لتفاديها.

- **القروض طويلة الاجل :**

تمتد هذه القروض من 07 الى 20 سنة و تتكفل بمنحها مؤسسات متخصصة نظرا لطبيعة هذه القروض، و تتميز هذه القروض بوجود مخاطر مرتفعو الامر الذي يجبر المانحين على البحث عن خيارات متاحة (اشتراك عدة مؤسسات في تمويل واحد، او طلب ضمانات حقيقية ذات قيمة عالية).

- **القروض القصيرة الاجل[1] :**

في غالب الاحيان يلجا الاشخاص للبنك عند الحاجة و ذلك لتغطية العجز الذي يطرا على الخزينة للحصول على المال لضمان استمرار الدورة الانتاجية من حالة عادية، و نعلم ان المؤسسات الصناعية و التجارية تحتاج الى عدة اسابيع لكي تمر من مرحلة شراء المواد الاولية و تحويلها الى منتجات تامة الصنع، ثم بيعها مع الاخذ بغين الاعتبار المدة الزمنية الممنوحة للزبائن لكي يسددوا ما عليهم.

[1] A.BTOUDINOT-J.FARBOT ,TECHNIQUE ET PRATIQUE ? 4EME EITION. SIREY , P13

النوع الثاني : عمليات القروض الحديثة (الائتمان الايجاري).

ادخلت هذه الطريقة تبدلا جوهريا في طبيعة العلاقات التمويلية بين المؤسسة المقرضة و المؤسسة المقترضة[1].

تعريف الائتمان الايجاري.

هوعبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك، او مؤسسة مالية او شركة تأجير مؤهلة قانون لذلك، بوضع الات او معدات او اية اصول مادية اخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الايجار مع امكانية التنازل عنها في النهاية الفترة التعاقد عليها، و يتم التسديد على اقساط يتفق بشانها تسمى "ثمن الايجار".

.**انواع الائتمان الايجاري** :تعددت انواع الائتمان الايجاري و سنحاول حسب الطبيعة و موضوع العقد تصنيفها الى[2] :

- ائتمان ايجاري حسب طبيعة العقد :حسب هذا النوع ينقسم الائتمان الى ائتمان ايجاري مالي و ائتمان عملي
- ائتمان ايجاري حسب موضوع العقد : ينقسم بدوره الى ائتمان تجاري للاموال المنقولة و ائتمان تجاري للاموال الغير منقولة.

المطلب الثالث : قروض تمويل التجارة.

يعتب تمويل المشروعات التجارية و الصناعية من اعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الاقتصادية في اي بلد، و يزداد الامر اهمية اذا تعلق بتمويل مشاريع التجارة الخارجية والتي يمكن ان تصنف الى عمليات تمويل قصيرة و متوسطةو طويلة الاجل كالاتي :

الفرع الاول :طرق التمويل قصيرة الاجل.

تشمل هذه الطرق :

[1] عبد الحميد محمد الشواربي، **ادارة المخاطر الائتمانية**، منشأة المعارف، الاسكندرية 2002 ص 84

[2] عبدالحميدمحمدالشواربي،**ادارة المخاطرالائتمانية**، نفس المرجع، ص 84

1- قروض خاصة بتعبئة الديون الناشئة عن التصدير :

تسمى ايضا بالقروض الخاصة بتعبئة الديون و هذا لانها قابلة للخصم، و تختص في تمويل الصادرات التي يمنح فيها المصدرون لزبائنهم اجلا للتسديد لا يزيد عن 18 شهراً كحد اقصى، و يشترط البنك عادة تقديم المعلومات التالية قبل الشروع في اي عقد خاص بهذا التمويل و تنفيذه :

- مبلغ الدين.
- طبيعة و نوع البضاعة المصدرة.
- اسم المشترك الاجنبي و بلده .
- تاريخ التسليم و كذالك تاريخ المرور بالجمارك.

2- **تسبيقات بالعملة الصعبة :** وتتمثل في سماح المؤسسات المصدرة باجل تسديد لصالح زبائنها و ذلك بطلب تسبقي من البنك بالعملة الصعبة.[1]

3- **عمليات تحول الفاتورة :**هي عبارة عن الية يقوم من خلالها البائع بتحويل دائنيه باتجاه المستورد الأجنبي الى مؤسسة متخصصة فتحل محله في دائنيته.

الفرع الثاني : طرق التمويل متوسط و طويل الاجل[2].

يمكن تصنيف مختلف وسائل التدخل البنكي في هذا المجال الى :

1) **قرض المشتري :**هوو قرض يمنحه المصرف البنك في بلد المصدر للمستورد، على ان يقوم هذا الاخير بتسديد دينه للمصدر فورا، ثم يقوم المستورد بتسديد دينه القائم لصالح البنك على اقساط، وخلال أجل يتجاوز 18 شهرا. وهنا تتحقق المصلحة للطرفين ، المستورد يحصل على البضاعة مع تسهيل ائتماني يمكنه من التسديد على اقساط موازاتاً مع بيع البضائع و النصدر يتحصل على السداد الفوري بمبلغ الصفقة من طرف المستورد.

[1]http:/www.djlfa.info/vb/shauthread.phd t=303574.08/03/2017.08:.30

[2]سليمان ناصر، **التقنيات البنكية و عمليات الائتمان** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2012 ص 12.

2) **قرض المورد :** وهو عبارة ايضا عن صيغة بتمويل متوسط و طويل الاجل للتجارة الخارجية يتمثل في منح قرض للمصدر من طرف بنك هذا الاخير مهلة للتسديد لفائدة المستورد، لذلك يحرص المصدر على تغطية القرض بضمانات، كقبول المستورد امضاء كمبيلات مسحوبة عليه و مؤكدة من طرف بنكه، كما يقوم البنك بتامين القرض بنفسه او مع بنكه لدى شركة التامين ضد كل المخاطر ، مثل خطر عدم السداد و المخاطر السياسية.

3) **الاعتماد المستندي** [1]**:** و هو تعهد يصدر من طرف البنك فاتح الاعتماد بناءا على طلب العميل لفائدة طرف ثالث هو المصدر الاجنبي بان يدفع له مبلغ معين و يحل محل المستورد في الدفع مقابل تقديم مستندات مطابقة لشروط فتح الاعتماد.

4) **قرض الايجار الدولي :** يعتبر هذا القرض الية من اليات التمويل المتوسط و الطويل الاجل للتجارة الخارجية، و يتمثل مضمون هذه العملية في قيام المصدر ببيع السلعة الى مؤسسات متخصصة اجنبية و التي تقوم بالتفاوض مع المستورد حول اجراءات ابرام عقد تجاري و تنفيذه.

ومن خلال ما سبق الاقراض هو اهم وظيفة للبنوك التجارية، و هو الذي يترجم دور الوساطة المالية لهذه الاخيرة، للقروض انواع عدة تنوعت بتنوع المعايير اختلفت فيما بينها من حيث الشكل دون المضمون لا سيما فيما يتعلق بإجراءات وقواعد منح القروض مثلما سياتي شرحه في المبحث الموالي.

[1]Mondher,bellah,**gestion finaciare**,2eme edition. Economica,paris , 2004 p 286.

المبحث الثالث : سياسة الاقراض و العناصر المؤثرة فيها.

لكل بنك سياسته الخاصة المتعلقة بالقراض و كذا الاستعلام، حيث اقرار هذه السياسة و اعتمادها من قبل الادارة العليا للبنك التجاري عن الكفاءة و الفعالية لادارة الائتمان من خلا قرارها. و سنحاول في هذا المبحث اعطاء توضيحات عن السياسة الافتراضية.

المطلب الاول : مفهوم سياسة الاقراض و محتوياتها

تطرقنا في هذا المطلب الى :

اولا :تعريف سياسة الاقراض و اهدافها :

سنحاول في هذا العنصر اعطاء التعاريف المختلفة لسياسة الاقراض و ذكر اهم اهدافها.

1- تعريف سياسة الاقراض :

يمكن تعريف سياسة الاقراض على انها مجموعة القواعد و الاجراءات و التدابير المتعلقة بتحديد حجم و مواصفات القرض و تلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض و متابعتها و تحصيلها[1].

ويمكن تعريفها ايضا انها تمثل الاطار العام الذي يتضمن مجموعة من المعايير و الاساسات و الاتجاهات الارشادية و بناءا على ذلك فاو سياسة الاقراض في البنك التجاري يجب ان تشمل القواعد التي تحكم عمليات الافراض بمراحلها المختلفة، و ان تكون هذه القواعد مرنة و موافقة الى جميع المستويات الادارية المعنية بالنشاط الاقتراضي.

كما عرفت ايضا بانها تعتبر من الخطط الاستراتيجية للبنك و تعتبر امتداد للخطة العامة للبنك و تتضمن هذه الخطة التي هي السياسة الاقتراضية ، مختلف التوقعات و الاحصائيات الخاصة بالقرض.

و تعرف ايضا بانها الالمام بحاجيات المجتمع و اسواق الائتمان التي يخدمها البنك و يتوقع ان يخدمها، لامداد النشاط الاقتصادي بالاموال بحيث يخدم التقدم الاقتصادي وفقا للسياسة المرسومة .

و كذلك عرفت بانها تلك السياسة التي تمكن الوحدة المصرفية من تحقيق هدف الوفاء بالحاجيات الائتمانية بالمنطقة التي يعمل فيها و ذلك باقصى سرعة ،باستخدام الموارد المتاحة ، سواء كانت موارده الخاصة فقك ام موارده الخاصة و تدفقات الفروع الاخرى [2].

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق ذكره. ص 118.

[2] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي** ، منشات المعارف، الاسكندرية مصر، الطبعة الثانية، ص 234.

2- اهداف سياسة الاقتراض :

لسياسة الاقراض عدة اهداف نذكر منها ما يلي [1]:

1-سلامة القروض التي يمنحها البنك.

2-تنمية انشطة البنك و تحقيق عائد مرضي.

3-تامين الرقابة المستمرة على عمليات الاقراض في كافة مراحلها.

ثانيا محتوى سياسة الاقراض :

ان سياسة الاقراض على الرغم من اختلافها من بنك الى اخر ، الا انها تتفق فيما بينها بين جميع المصارف من الاطار العام العام المكون لمحتوياتها و يمكن تحديد مكونات سياسة الاقراض فيما يلي[2].

1- تحديد الحجم الاجمالي للقرض :

نقصد بتحديد الحجم الاجمالي للقروض اجمالي القروض التي يمكن للبنك ان يمنحها لعملائه ككل او لعميل واحد و تتقيد المصارف عادة في هذا المجال بتعليمات او قواعد يصيغها و يسطرها البنك المركزي كما يجب الاخذ بعين الاعتبار حجم الموارد المتوافرة لدى البنك.

فهناك مصادر اخرى لاستخدامها لتلك الاموال، و التي تؤثر على حجم القروض، و يجب على ادارة البنك او تخصص جزءا من هذه الاموال لمقابلة متطلبات الاحتياطي النقدية و ايضا اشباع متطلبات السيولة التي تنتج من مسحوبات الودائع، بالإضافة الى عوامل اخرى من الممكن ان تؤثر على متطلبات الائتمان في المجتمع الذي يتواجد به البنك[3].

2- تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك.

لقد سبق و ذكرنا ان القروض تصنف وفقا لنوع الضمانات مع مراعات انه عندما يقوم البنك بمنح القرض مقابل ضمان عيني فانه يراعي ان يكون قيمة الضمان اكبر من قيمة الفرض و الفرق بينهما

---

[1] مصطفى النشرتي، **السياسات النقدية و المصرفية** ، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة مصر للعلوم و التكنولوجيا، القاهرة 2003 ص 177.

[2] عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ احمد جودة، **ادارة الائتمان** ، دار وائل للنشر، عمان .الاردن، الطبعةالولي1999 ص 51.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، **المصارف الشاملة و ادارتها**، مرجع سابق ص 119.

يسمي الهامش و يراعي في الضمانات عدة اعتبارات مثل سوق للسلعة الموجودة و هو الذي حل محل للضمان[1].

3- تحديد تشكيلة القروض .

هنما انواع من القروض تتسم بمخاطرة عالية و عائد مرتفع و هناك قروض تتضمن عائد منخفض بدرجة مخاطرة منخفضة و عليه فان الادارة الائتمان ملزمة باجراء تنويع في محفظة الائتمان لكي تحقق اكبر توزيع للمخاطر التي تتعرض لها و ترجع اهمية تحديد انواع القروض ايضا الى الارتباط المزدوج من نوع القرض لكل طبيعة النشاط المقترض و طبيعة نشاط البنك[2].

4- تحديد مستندات القرض : يجب على الادارة الائتمان لتحديد المستندات التالية الواجب تقديمها من قبل العميل عند طلب القرض :

-طلب منح الصول على ائتمان.

-الحسابات الختامية للعمل خلال عدة سنوات.

-وثائق التامين على العميل او الاصول المقدمة كضمان.

-عقد الشركة[3].

5- متابعة القرض :

في هذا الاطار تحدد سياسة الاقراض الإجراءات الواجب اتباعها، ليس فقط في منح القرض و لكن ايضا في متابعة القرض الذي يتم تقديمه لاكتشاف اي صعوبات محتملة في السداد و تحديد ايام التاخير المسموح بها لقبول الاقساط و الحالات التي يجب التفاوض فيها مع العميل المتاخر، وايضا الحالات الواجب تحويل الموضوع للقضاء و التقاضي و كيفية عرض و تبويب القروض المتعثرة على الإدارة العليا[4].

---

[1] خالد امين عبد الله ، حسب سعيد سعيفان، **العمليات المصرفية الاسلامية الطرق المحاسبية الحديثة**، دار وائل للنشر. الاردن-الطبعة الاولى 2008 ص 65

[2] حمزة محمود الزبيدي، ادارت المصارف ، **استراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمانات**، مؤسسة الوراق، عمان، ط 01 ، 2004 ص 69.

[3] المعطي رضا رشيد، مرجع سابق، ص 142.

[4] عبد الحميد عبد المطلب، **ادارة المصارف الشاملة و ادارتها**، مرجع سابق ص 127

المطلب الثاني : اسس سياسة الاقتراض و العناصر المؤثرة فيها.

اولا: اسس سياسة الاقتراض : تتمثل اسس سياسة الاقراض في.

1- مبدا الربحية تقوم المصانع على اساس هذا المبدا (الى تحقيق عنصرين) بقياس كفاءتها و تحقيق الارباح بالنسبة للبنك و يعني ان ايراداته اكبر من تكاليفه و تشمل الايرادات مايلي :

-الفوائد الدائنة :وهي مجموع التسهيلات الائتمانية.

-العمولات الدائنة : هي المقابل الذي تحصل عليه المصارف لقاء .خدماتها للاخرين.

-فروقات العملة الاجنبية.

ام التكاليف تتمثل في :

-الفوائد المدنية : تعبر عن الودائع التي يقوم البنك بدفعها.

-العمولات المدنية : و هي التي يدفعها البنك الى المؤسسات الاخرى مقابل تقديمها خدمات للبنك نفسه.

-المصاريف الادارية و العمومية[1].

2- **مبداء السيولة :** نقصد بمبداء السيولة مدى قابلية اي اصل للتحول و باقل خسارة وعلى مستوى البنك فهي قدرته على الوفاء بالتزماته و المتمثلة في في امكانية مواجهة طلبات سحب المودعين و الاستجابة لطلبات القرض[2].

3- **مبدأ الامان :** يعود ظهور هذا المبدأ الى ثقة ادارة البنك بان كل القروض التي تمنحها للعملاء سوف يتم سدادها في الوقت المحدد، و يتم منح الائتمان للمقترض بالاعتماد على سمعة العميل التجارية و انتظام العميل في تسديد الالتزامات هذا من جهة و من جهة اخرى فمن الضروري الاعتماد على الكفاءة و الخبرة لدى العاملين على المؤسسات المقترضة، و مدى نجاح اعمالها وكذا مكانتها في السوق.

---

[1] خضير حسين خضير جيرة الله ، **الديون المتعثرة بين مطرقة المصارف و سندات الركود**، المؤتمر العلمي الثاني لقسم الاقتصاد و التجارة الخارجية بعنوان المستقبل النظام الاقتصادي العالمي في ضوء التطورات ، كلية التجارة و ادارة الاعمال، جامعة حلوان 04 ماي 2004،05

[2] محسن احمد الخضيري، **الائتمان ال112مصرفي**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1987 ص

عموما تلجأ ادارة البنك لاتباع سياسة ابعاد العملاء الخطرين و ذلك بوضع مجموعة من التدابير الصارمة في منح القروض ، خاصة عندما يكون الطلب على القرض اكبر من عرض البنوك، حيث تلجئ لفرض شروط تعجيزية كالضمانات الكثيرة مما يؤدي الى ابعاد كا العملاء الخطرين من حلقة طالبي القروض[1].

ثانيا :العناصر المؤثرة على سياسة الاقراض :

تتعدد العناصر المؤثرة على سياسات الاقراض ولعل من اهمها ما يلي :

1-تحليل التكلفة و المخاطرة لعملية الائتمان :

يعتبر حجم الاقراض الممنوح من طرف المصارف دالة لقدرة البنك على توفير الموارد اللازمة، و على البنك ان يقوم بتوفير هذه الموارد الى الحد الذي تكون فيه تكلفة اخر دينار مودع تتبارى مع العائد الحدي من اخرى دينار مقترض او مستثمر، وكلما كبر حجم البنك زادت لدى الادارة مرونة اكبر في توفير الموارد بصورة افضل من المصارف الصغيرة[2].

اما بالنسبة للمخاطرة فهي ذات تاثير كبير على تشكيل القروض و سياستها في البنك نظرا لاهمية عنصر المخاطرة و عنصر الربح في اداء العمليات المصرفية بنجاح و قد تركز بعض المصارف على الربح اكثر من المصارف الاخرى مما بعوها الى اعداد سياسات اقراض اكثر جراة، مثل الاهتمام بالاقراض طويل الاجل او الاقراض الاستهلاكي و الذي يتمتع باسعار فائدة اعلى من الاقتراض القصير الاجل لمنظمات الاعمال[3].

2-الظروف و الاوضاع الاقتصادية :

سواء القومية او المحلية في المنطقة التي يخدمها البنك، حيث يؤثر الطلب على معظم انواع القروض وبشكل مباشرة بدورة النشاط الاقتصادي ، اذ تبدأ اجراءات الاعداد للقروض قبل موسم الاقراض، كما تنتهي الدورة بعد الموسم سبتمبر او شهرين[4].

---

[1] خضير حسين خضير جيرة الله، مرجع سابق ص 02.

[2] مصطفى النشرتي، مرجع سابق،ص 02

[3] صبحي قريصة ،**النقود والبنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية ، القاهرة ص 127.

[4] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق ، ص 104.

3-الاحتياطات الائتمانية للمنطقة التي يخدمها :

حيث نجد ان المصارف الاجنبية لكي تاخذ ترخيصا لا بد ان تقدم الاحتياجات الائتمانية للمجتمعات التي تخدمها، حيث ينبغي ان تمنح القروض للمقترضين الذين يقدمون طلبات قروض سليمة من الناحية المنطقية و الاقتصادية.فمثلا في حالة المصارف التي توجد في مناطق تعتني بتربية الماشية و تنمية الثروة الحيوانية، لا ينبغي ان تدير ظهرها لتمويل هذا النشاط، و لكن يجب ان تضع لسياستها الائتمانية لكي تتناسب و حاجات هذا النشاط الاقتصادي[1].

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني .

هناك مجموعة مترابطة و متكاملة من العوامل التي تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في اي بنك من البنوك.

اولا :العوامل الخاصة بالعميل :

ترتبط هذه العوامل جميعها بهدف واحد هو قياس مدى المخاطر الائتمانية التي تكشفها عملية استمرار منح الائتمان للعميل و اهم هذه العوامل ما يلي :

1- **الشخصية :** يتعلق هذا العنصر برغبة المقترض القوية في السداد الدين حتى في حالة الازمات او في اوقات الكساد، و تعتمد هذه الرغبة على البيئة الاجتماعية للشخص و ما يتمتع به من اخلاقيات و صفات الامانة و الشرف و العدالة[2].

2- **القدرة :**حيث يجب ان يتمتع العميل ساءا كان فردا عاديا او شخصية معنوية بالكفاءة و للقدرة الفنية و الادارية، اللازمة لادارة نشاطه بنجاح فاشد عامل يحطم المقومات الاقتصادية للمنشأة هو جعل مديري المنشأة بالاصول العملية للادارة او ضعف كفائتهم و عدم المامهم بطبيعة عملهم[3].

---

[1] مصطفى الشيديشبحة، **النقود و المصارف الائتمانية** ، دار الجامعة الجدية للنشر الاسكندرية، 1999 ص 163.

[2] عبد المعطي عبد الحميد، **العولمة و اقتصاديات المصارف**، ص 174.

[3] عبد الغفار الحنفي عبد السلام ابو قحف ، **تنظيم و ادارة المصارف**، المكتب العربي الحديث ، القاهرة2000 ص 135

3- **راس المال :** ان حجم و نوعية اصول الشركة، تعكس ذكاء و فطنة الادارة، بحيث تستخدم بعض من هذه الاصول كضمان في حالة عدم كفاية الارباح و يقلل هذا من المخاطر التي يتعرض لها البنك[1].

4- **الظروف الاقتصادية :** تعني الظروف البيئية التي يعمل بها الفرد و المنشاة المقترضة و هي تشمل كل ما يتعلق بالقطاع الذي ينتمي اليه الفرد او المنشأة والتغييرات في حالة المنافسة و تكنولوجيا الطلب عن السلع و ظروف التوزيع[2].

ثانيا :العوامل الخاصة بالبنك : ويمكن ان نذكر منها ما يلي :

- درجة السيولة التي يتمتع بها البنك حاليا متمثلة في حجم الاموال النقدية غير الموظفة و التي تفيض عن حاجته الحالية.
- الاستراتيجية المصرفية التي يتبعها البنك في ادارة عملياته المصرفية و الغير مصرفية و مدى توافقها مع استراتيجية المصارف المناسبة.
- امكانية البنك المادية و البشرية و الادارية و التكنولوجية الحالية و ما يستهدف البنك الوصول اليه في المستقبل و احتياطاته المالية و التكلفة المباشرة للنشاط المصرفي التي يتحملها البنك، و مقدار متطلبات التجهيزات الالكترونية الحديثة.[3]

ثالثا:عوامل خاصة بالتسهيل نفسه :

و يمكن تلخيص هذه العوامل فيما يلي :

1- **مبلغ القرض :** يجب ان يتناسب حجم القرض المطلوب مع حجم نشاط العميل التجاري .

2- **الغرض من القرض :** حيث يجب معرفة الغرض من التسهيل بشكل تفصيلي و اي قرار بشأنه و الحكم على مدى مناسبة منح هذا التسهيل من عدمه و هل يتوافق مع سياسة البنك .[4]

[1] محسن احمد الخصيري، مرجع سابق، ص 169.

[2] حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سابق، ص 55.

[3] محسن احمد الخصيري، مرجع سابق، ص ص 311-312.

[4] محسن احمد الخصيري، مرجع سابق، ص 323.

3- **مدة القرض :** كلما طالت المدة المنوحلاجلها القرض كلما زادت المخطر التي تتعرض لها الاموال الموظفة اذا كلما كانت عمليات الائتمان قصيرة الاجل كانت التقديرات المتعلقة به اقرب الى الصواب مما لو كانت بعيدة الاجل.

4- **نوع القرض المطلوب :** يجب تحديد نوع التسهيل المطلوب اذا ما كان يتوافق مع السياسة العامة للإقراض او لا [1].

5- **مصادر الوفاء :** يجب على البنك دراسة مصدر السداد الاساسي للعميل التي في الغالب تدفع من اربعة مصادر هي :

أ. الارباح او الدخل الذي يحققه طالب القرض[2]:.

ب. بيع المخزون السلعي.

ج. الاقتراض من الغير على ان يتم تسديد القرض القائم من حصيلة القرض الجديد.

د. مبيعات الأصول الثابتة.

و الشكل التالي يوضح اهم العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار الائتمان.

[1] زياد رمضا ن، **ادارة الاعمال المصرفية**، دار صفاء ل طباعة والنشر و التوزيع، عمان ، الاردن، ط 06، 1997ص 132.

[2] عبد الغفار الحنفي، **ادارة المصارف** ، دار الجامعية الجديدة للنشر ، مصر 2002 ص 148.

الشكل رقم(1.1): العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

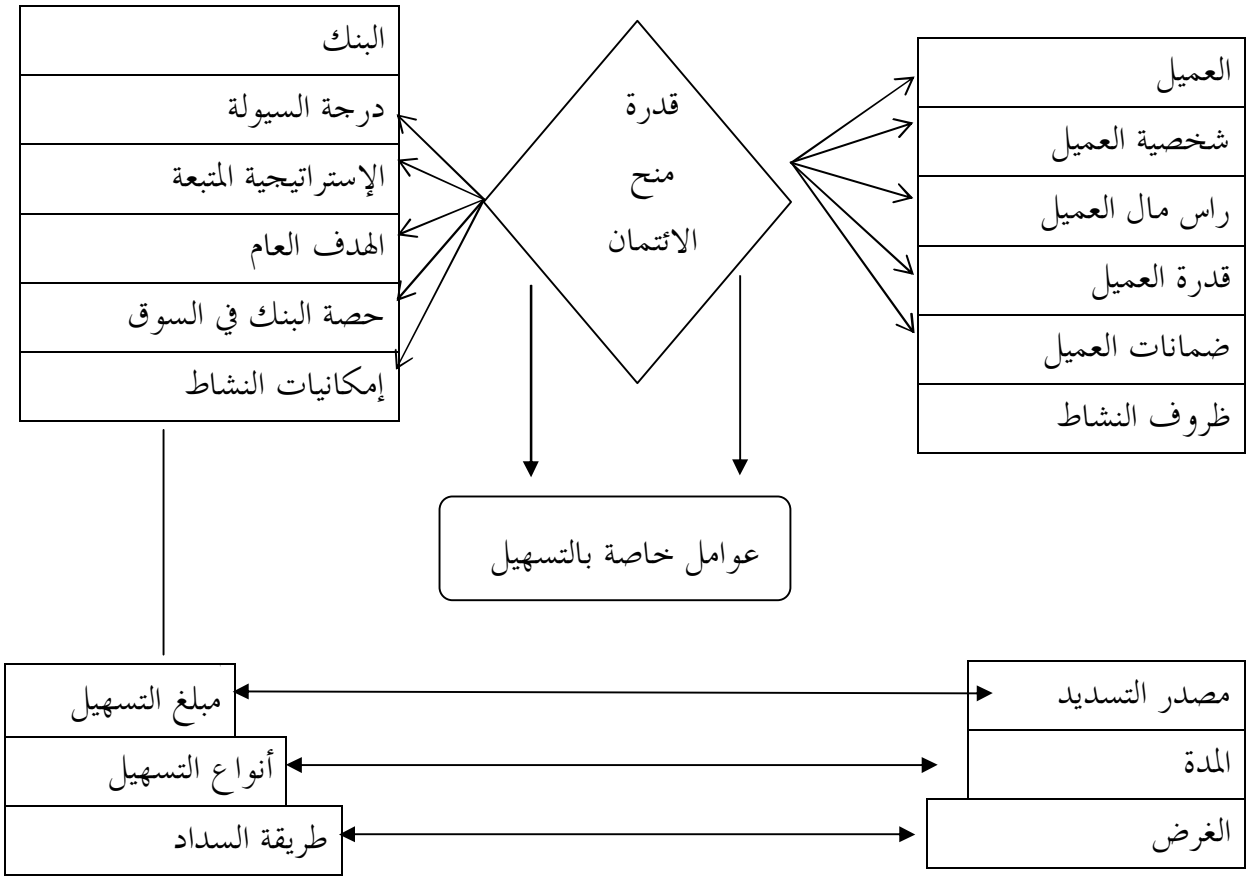

المصدر : محسن احمد الخضيري ، **الائتمان المصرفي**، مرجع سابق ص 298.

ومن خلال ما سبق يعتمد الائتمان على العديد من العوامل التي تؤثر على سياسة منح الائتمان و هذا ما تطرقنا اليه في هذا المبحث حيث استنتجنا ان الادارة العليا تلعب دورا مهما في وضع خطة إستراتيجية تحدد فيها السياسة الافتراضية للبنك وتختلف هاته السياسة من بنك الى اخر و فقا للاهداف و مجال التخصص و حجم راس مال و البيئة المحيطة.

خلاصة الفصل :

من خلال ما تقدمنا فيه في هذا الفصل تلخص انه الجهاز البنكي و صل الى درجة كبيرة من التطور نتيجة تطور المعاملات المالية الخاصة بمنح القروض المصرفية .فاصبح من اللازم لادارة الائتمان التنويع في في المحفظة الائتمانية و ذلك بالتنويع في القروض المصرفية ، و ذلك حسب معايير مختلفة تطرقنا اليها في هذا الفصل و حسب سياسة اقراض عامة متبعة من طرف كل البنوك مدروسة بشكل مفصل بغية الوصول الى اهداف معينة و تحقيق ارباح و فوائد للبنك و تختلف من بنك الى اخر كل حسب تخصصه و راس ماله و بيئته

الفصل الثاني

الاطار النظري للتنمية الفلاحية

مقدمة الفصل

إن معظم الدول النامية تعاني من مشكل التبعية الغذائية و لمواجهة هذه التبعية الغذائية كان لا بد لهذه الدول من تنمية القطاع الفلاحي الذي كان بدوره يعاني من أزمة متنامية ناتجة عن ضعف مردودية زراعة الحبوب والى تغيرات مناخية كالجفاف، و لذا لا بد من تطوير الفلاحة عن طريق عدة إجراءات تعطي نتائج جيدة مثل التمويل الفلاحي الذي يظهر من بعيد ، العامل او الطريقة الاكثر اهمية في نجاح الانتاج الفلاحي.

لذا سنتطرق في هذا الفصل الى ثلاث مباحث :

- المبحث الاول :عموميات حول التنمية الاقتصادية.
- المبحث الثاني : عموميات حول التنمية الفلاحية
- المبحث الثالث :التمويل الفلاحي.

المبحث الاول : عموميات حول التنمية الاقتصادية.

تعتبر التنمية الفلاحية حلقة من حلقات التنمية الاقتصادية ، حيث تعتبر من اضعف حلقاتها في العالم الثالث لهذا سنتطرق الى تعريف التنمية الاقتصادية وذكر اهم نظرياتها و اهدافها.

المطلب الاول : مفهوم التنمية الاقتصادية.

يعد مفهوم التنمية من اهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين حيث اطلق عليها عملية تاسيس نظم اقتصادية و سياسية متماسكة فيما يسمى بعملية التنمية و يشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال في الستينات من هذا القرن في اسيا و افريقيا بصورة جلية و تبرز اهمية التنمية في تعدد ابعادها و مستوياتها و تشابكها مع العديد من المفاهيم الاخرى مثل التخطيط و الانتاج و التقدم[1].

و تعرف التنمية الاقتصادية على انها تنطوي على حدوث تغيير في هيكل التوزيع الداخليـــ وتغيير في هيكل الانتاج، وتغيير في نوعية السلع و الخدمات المقدمة للافراد، بجانب التغيير في كمية السلع و الخدمات التي يتحصل عليها الفرد في المتوسط ولعل هذا يعني ان التنمية الاقتصادية لا ترتكز فقط على التغيير الكمي و انما تمتد لتشكل تغيير نوعي و هيكلي[2].

هذا التعريف يتناول مفهوم التنمية على انها عملية تغيير كلي للوضع القائم، وذلك على مستوى اغلب النواحي ، سواء من خلال تغيير الانتاج او التوزيع او من خلال التغيير النوعي للسلع و الخدمات بالاضافة الى تغيير الكميات المقدمة للمستهلكين ، والتي تعبر عن التغيير الكمي، وبموجب هذا التعريف فان التنمية الاقتصادية ما هي الا عملة تتم من خلال تفاعل المكونات النظام الاقتصادي كادوات فعالة، والتي من خلالها تظهر نتائجها في تغييرات و تحولات كمية و نوعية في مخرجاتها وحددها في فترة امنية طويلة ووضع مؤشراً لها و هو الزيادة الضرورية للدخل القومي الحقيقي لهذا النظام مع الاخذ في الاعتبار الزيادة في عدد السكان.

كما تعرف ايضا بانها عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن فمن خلال هذا التعريف نلاحظ انه يضع ثلاث مؤشرات اساسية لاحداث التنمية او بمعنى اخر يجب التاكد من حدوث ثلاث ظواهر حتى نقوم بتحقيق التنمية و هي ارتفاع الدخل الوطني، -استمرارية هذا الارتفاع- مواصلة هذا الارتفاع لفترة طويلة[3].

---

[1] جمال حلاوة علي صالح، **مدخل الى علم التنمية** ، دار الشروق للنشر و التوزيع عمان 2010، الطبعة الثانية ص 21

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية ، الاسكندرية، مصر .2004/2003. ص ص 16-17.

[3] اسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار عومة،ط 02،الجزائر 1997، ص ص 50-51.

وتعرف ايضا على انها تقدم المجتمع عن طريق استنباط اساليب انتاجية جديدة افضل و رفع مستويات الانتاج من خلال انماء المهارات و الطاقات البشرية وخلق تنظيمات افضل ، هذا فضلا عن زيادة راس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن[1].

يعتبر هذا التعريف ذو اهمية نظرا لما يبرزه من خلال اضافة العنصر البشري كدافع لرفع مستويات الانتاج ، ويعطي مؤشرا اخر للتنميةالاقتصادية ليصبح يتناول الجانب البشري بجانب اقتصادي، وهذا الاخير يتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي، وكذا نصيب الفرد منه حيث ان التحسن في الدخل او الناتج يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الراسمالي و التقدم التكنولوجي في المجتمع و تساعد هذه بدورها على دعم الانتاج و الدخل ولما كان ادراج الجانب البشري يشوبه بعض النقص مما ادى ببعض المفكرين الى التاكيد على جوانب معينة و المتمثلة في القضاء على الفقر و تحقيق المساوات وذلك بادراجهما في مفهوم التنمية الاقتصادية، بحيث يعرفون التنمية الاقتصادية بانها تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر و المساواة[2].

غير انه و على مدار عقدين كاملين- الخمسينيات و الستينيات- لم تتحسن اوضاع بعض الدول و التي حققت طفرت نوعية بحيث شهدت بلدان نامية عديدة معدلات نمو لدخل القومي قريبة من المعدل الذي اعتبره الخبراء معدلا مرغوبا في تحقيقه، ومن الهدف الذي حدده عقد الامم المتحدة للتنمية و 6% مع ذلك بقيت مستويات معيشية فيها بلا تحسن، و يعكس ما كان يتوقعه اصحاب المفهوم الاقتصادي للتنمية. لم تنكمش الفجوة بين الأغنياء والفقراء، بل انها آيلة للاتساع في الدول التي حققت معدلات مرتفعة لنمو الدخل ، كما ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر وازدادت اعداد المحرومين من اشباع الحد الادنى الضروري من الاحتياجات الإنساني[3].

المطلب الثاني :النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية.

تعددت النظريات التي تناولت مفهوم التنمية الاقتصادية بالتحليل، و قد كان أولى هذه النظرية الكلاسيكية من خلال روادها بالإضافة الى النيوكلاسيكية و كذا التحليل الماركسي الذي كان بمنهج مخالف لكل ما جاءت به المدرسة التقليدية بالاضافة الى التحليل الكيتيري و التخليل النقدي لمفهوم التنمية الاقتصادية.

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي ، **لتنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها وسياساتها** ، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر 2004، ص ص 20-21.

[2] اسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، مرجع سابق ص 51.

[3] ابراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها** ، دار الشروق ، ط 02 ، القاهرة، مصر ، ص 14.

1-النظرية الكلاسيكية :

ظهرت المدرسة الكلاسيكية في الفكر الاقتصادي اولا على يد ادم سميث (1776) و دافيد ريكاردو(1817) و مالتس (1805) و جون ستيوارت ميل و الفريد مارشال في انجلترا و جان باسيستساي و شارل رسست في فرنسا.[1]

وقامت هذه النظرية على عدة افتراضات و التي من اهمها:

- عدم وجود اي تعارض بين المصلحة الشخصية للفرد و مصلحة الجماعة.
- وسيادة النظان الاقتصادي الحر.
- سيادة المنافسة الحرة او الكاملة.
- قصر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية على تلك الانشطة التي لا تحقق الربح مثل المن و تحقيق العدالة... الخ.
- سيادة حالة التشغيل الكامل.
- مرونة سعر الفائدة.
- يتاثر الانتاج بوصفه خلقا للمنفعة او زيادتها بعاملين رئيسسين هما التخصص و تقسيم العمل و قانون النسب المتغيرة.

2-المدرسة النيوكلاسيكية :

باعتبار هذه المدرسة لم تكن الا امتداد للمدرسة الكلاسيكية، لم ترفض ما جاءت به المدرسة الكلاسيكية بل أضافت بعض الفروض التي يبنى عليها الفكر الكلاسيكي فترى هذه المدرسة ان النمو الاقتصادي عملية تلقائية او طبيعية، تمر بفترات من الازدهار و الركود غير منتظمتين، اي انها عملية اختلال في القوى الانتاجية نتيجة تغيرات ملموسة في حالة التوازن التي يصل اليها الاقتصاد القومي ثم محاولة اعدة هذا التوازن مرة اخرى و بذلك رفضت المدرسة النيوالكلاسيكية قبول فكرة سيادة حالة السكون او الركود[2].

3-الكيتيرية :

[1] فرهاد محمد الاهدن، **التنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي**، دار التعاون ،ط01، مصر 1994ص 26.

[2] فرهاد محمد الاهدن، **التنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي**، مرجع سابق، ص ص 29-30.

تعتمد المدرسة الكيتيرية على عدة فروض و اسس يمكن من خلالها ، و على ضوءها صياغة التسلسل المنطقي لعملية النمو الاقتصادي في الدول الراس مالية بالتسلسل المبسط التالي[1] :

أ- طالما انه في فترة انتاجه تقوم المنشأة بانتاج كمية من الانتاج تعادل قيمة معينة من الوحدات النقدية، و من عملية بيع الانتاج تدفع للمنشأة تكاليف الانتاج التي تتضمن الاجور و الربح و الفائدة و ما يزيد على تلك المدفوعات بدفع ايضا على شكل ارباح.

ب- و طالما ان تكاليف الانتاج لهذه المنشأة انما هو ايرادات للأفراد او المنشأت الاخرى ، كذلك الربح يعتبر دخلا لملاك المنشأة و نظرا لان قيمة الإنتاج انما تذوب في تكاليف الانتاج و الارباح و هي دخول، فانه يتبع ذلك ان قيمة ما ينتج يجب ان تساوي قيمة الدخول المتولدة عن هذا الانتاج.

4-**المدرسة الماركسية** : لقد مر تاريخ الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بالاشتراكية بمرحلتين :

أ-مرحلة الشتراكية الخيالية :

والتي تشير الى المرحلة السابقة لظهور الفكر الماركسي ، و التي كان انصارها يحاولون الهروب بخيالهم و تصوراتهم من الظلم الاجتماعي و الاقتصادي الذي كانوا يترحون تحته الى حلم تكوين دولة او مجتمع اشبه بجمهورية افلاطون تكون فيها جميع الاموال المملوكة حكرا على الشيوخ و توزيعها الناتج الكلي بالتساوي بين افراد المجتمع.

ب- مرحلة الاشتراكية الماركسية :

او "العملية" و التي لقبت بهذا الاسم للاشارة بانها تقوم على اسس من الدراسة و التحليل العلميين الذان قام بهما كارل ماركس(1818-1883) و انتهى الى ان النظام الراسمالي سيقضى عليه وتحل محله الاشتراكية[2].

[1] فرهاد محمد الاهدن، **التنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي**، مرجع سابق، ص ص 40-41.

[2] محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي ، **لتنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها وسياساتها** ،مرجع سابق ص ص 83-84.

الجدول رقم (02،01):ملخص نظريات التنمية الاقتصادية.

النظرية	محور اهتمام النظرية
نظرية ادم سميث	اهتمت بالتخصص و تقسيم العمل و الاستفادة من مزايا النسبية ، كما اهتمت بالصادرات للتغلب على ضيق حجم السوق المحلي.
نظريةجوزيفشومبيتر	اهتمت بدور المنظم و الاختراعات في تحقيق التنمية الاقتصادية.
نظريةمراحل النمو- روستف	اهتمت بوصف المراحل التي يمر بها المجتمع، من التخلف الى التنمية وقسمها الى خمسة مراحل.
نظريةهارود-دومار	اهتمت بالادخار ، رأت انه كلما زادت قدرة الاقتصاد الوطني على الادخار.
نظريةفائض العمل- ارثر لويس	تؤكد على ضرورة انتقال فائض العمالة الريفية الى الحضر و الاستثمار زاد الدخل الوطني .
نظرية الدفعة القوية روز- تشين	ترى ان القضاء على التخلف لا يتحقق ألا عن طريق دفعة قوية من رؤوس الاموال المستثمرة.
نظرية النيو المتوازن تيركس	ا كدت على تحقيق قدر من التوازن بين القطاع الصناعي و القطاع الزراعي حتى لا يمثل التخلف الزراعي عقبة اما نمو القطاع الاقتصادي.
النمو الغير متوازن هيرشماتا	تؤكد على ان نظرية التنمية الاقتصادية لا بد ان تبدا بإنماء بعض القطاعات او الصناعات الرائدة ،ثم تنحصر بعد ذلك تلقائيا.
النمو الكلاسيكي سولو	تعتبر ا ن التكنولوجيا متغير خارجي و انه لابد من حدوث صدمة خارجية تتمثل في التكنولوجيا.
النمو الداخلي – بول روسوا	اهتمت بالمعرفة المتولدة من لرأس مال المادي و تفترض ثبات إيرادات رأس المال.
نظرية لوكاس تراكم راس المال البشري	اهتمت براس المال البشري و اعتبرته عامل من عوامل النمو.

المصدر :منور او سرير : التنمية اقتصادية في البلدان ، النامية الاستراتيجيات و الابعاد، مجلة الاصلح الاقتصادي و الاندماج في الاقتصاد العالمي ع،03 المدرسة العليا ، الجزائر ، 2007 ص 06.

المطلب الثالث : اهداف التنمية الاقتصادية.

للتنمية الاقتصادية اهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان، و توفير اسلوب حياة كريمة، و لا ينظر للتنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها، وانما ينظر اليها على انها وسيلة لتحقيق غايات اخرى و من الصعب تحديد اهداف معينة في هذا المجال نظراً لاختلاف الظروف في كل دولة و اختلاف اوضاعها الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية الا انه يمكن ابراز بعض الاهداف الأساسية و يجب ان تتمحور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية ومن اهم هذه الاهداف ما يلي :

1- **زيادة الدخل الوطني** : تعتبر زيادة الدخل القومي من اول اهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة بل من اهم الاهداف على الاطلاق، ذلك ان الغرض الاساسي الذي يدفع هذه البلدان الى القيام بالتنمية الاقتصادية انما هو فقرها وانخفاض مستو ى معيشة سكانها و لا سبيل للقضاء على هذا الفقر، و انخفاض مستوى المعيشة و تحاشي تفاقم المشكلة السكانية الا بزيادة الدخل القومي[1].

2- **تحقيق السيادة و الاستقلال الاقتصادي**:و تعتبر هذه الاهداف عن مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي ة قد يكون فك الارتباط النقدي لدولة اجنبية في مقدمة هاته الاهداف، و هذا ما استفادته دول العالم النامي ، ومنها الدول العربية في مراحل ما بعد الاستقلال[2].

3- **في الهيكل الانتاجي**

في البلاد المتخلفة تغلب الزراعة على البنيان الاقتصادي فهي مجال الانتاج و مصدر العيش للغالبية العظمى من السكان، كما انها تلعب الدور الاهم بالنسبة للقطاعات الاخرى كمصدرمن مصادر الدخل القومي ، والمزارعين على اقتصاد هذه البلاد بهذا الشكل يجعلها تتعرض للكثير من الطلبات الاقتصادية الشديدة ، نتيجة لتقلبات الانتاج و الاسعار، فاذا حدث

[1] محمد عبد العزيز عجمية ، صبحي تادريس قريصة، **مذكرات في التنمية و التخطيط** ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع الاسكندرية 1986، ص 64.

[2] زرقية سورية،**دور الاستثمار المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية** ، دراسة حالة الجزائررسالة ماجيستير ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خطير، بسكرة 2008، ص 42.

و جاء المحصول الزراعي وفيرا او ارتفعت اسعاره في الاسواق العالمية كان معنى ذلك حدوث موجة من الانتعاش و الرواج

اما اذا حدث و جاء المحصول قليل نتيجة نقص في مياه الري او لاصابتهبافة من الافات او حتى تدهورت اسعاره في السوق العالمية ، كان معنى ذلك انتشار الكساد و البطالة في هذه البلاد[1].

[1] كامل بكوي و اخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، الدار الجامعية ، اسكندرية 2003، ص ص 405-406

المبحث الثاني : عموميات حول التنمية الفلاحية.

تطرقنا في هذا المبحث الى اظهار و تبيان المفاهيم المختلفة للتنمية الفلاحية مع ابراز اهم اهدافها و توضيح اهم و متطلباتها.وفيما يلي نستوضح ذلك :

المطلب الاول : تعريف التنمية الفلاحية.

قبل التطرق الى معنى التنمية الفلاحية يجب علينا تعريف الفلاحة حيث عرفت على انها جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الارض و زراعتها لانتاج المحاصيل التباتية، واقتناء الحيوانات الزراعية لانتاج الحليب ، الصوف، اللحوم، الجلود و تربية الدواجن والنحل ودود القز و غيرها. كذلك تشمل الفلاحة اي عمل لاحق يجري بالمزرعة لاعادة المحاصيل للسوق و تسليمه الى المخازن او الوسطاء، فالزراعة هي علم و فن ومهنة ومهارة لاستثمار الموارد الارضية و البشرية، وانها طريقة من طرق الحياة للحصول على العيش[1] .

لكن ما يلاحظ ان التنمية الزراعية لم تحظى بحماية الدولة ولم تعرف دعم المنتجين الذي عرفته اقتصاديات الدول المتقدمة حيث يقول (pivot) ان القوة الزراعية لدولة ما لا تتربط فقط بحجم انتاجها الزراعي او بمعدلات النمو و لكنها ترتبط ايضا بمدىما تقدمه هذه الدولة من دعم لمنتجيها الزراعيين[2].

ان تنمية القطاع الفلاحي امر في غاية الاهمية ، و خاصة ان النشاط الزراعي له دور فعال في مراحل التنمية المختلفة في كثير من بلدان العالم المتفدم و ترتكز التنمية الفلاحية على اعادة التوازن بين امكانيات المجتمع والموارد البشرية و معالجة المشكلات الفلاحية التي تعوق النشاط الفلاحي او تؤخره، كما تهدف الى زيادة الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع[3].

و يقصد بالتنمية الفلاحية تنمية الانتاج الفلاحي و زيادة انتاجية الارض عن طريق مجموعة من الاجراءات و السياسات التي تقدم لتغيير القطاع الفلاحي عن طريق الاستخدام الرشيد للموارد الفلاحية بهدف رفع و تيرة معدل الدخل الوطني، وتحريك كل الامكانات الانتاجية و تهيئة الخدمات التي تساعد سكان الريف بصفة خاصة الى افضل مستوى معيشي[4].

---

[1] عبد الوهاب مطر الداهري، **اسس و مبادئ الاقتصاد الزراعي**، مطبعة العالي ببغداد، العراق ، ط 1969،01 ص 37.

[2] رقعة لقوشة، **التنمية الزراعيةقراءة في مفهوم متطور** ، المكتبة الاكاديمية، القاهرة سنة 1997ص 11.

[3] خلف بن سليمان النمري، **الخصائص و القواعد الاساسية للاقتصاد الزراعي في الاقتصاد الاسلامي**، مؤسسة الجامعة مصر ص 10.

[4] بن صحراوي صارة" **دور التامين الزراعي في تحقيقالتنمية الفلاحية في الجزائر**" مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تاميات و بنوك، جامعة ابن خلدون، تيارت 2014-2015، ص 35

و عليه فقد عرف مفهوم التنمية الزراعية على انه عملية ادارة لمعدلات النمو حيث الهدف هو زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، على المدى الطويل في المناطق الريفية عن طريق توسيع رقعة الاراضي المزروعة، و هي ما تسمى بالتنمية الافقية او عن طريق التوسع في تكثيف راس مال وضع جرعات من التقدم التكنولوجي و هذا ما يدعى بالتنمية الراس مالية.

وبما ان النشاط الزراعي يخضع لقانون " الغلة المتناقصة" فان النظريات الاقتصادية خلصت الى استنتاجات من بينها ان النمو الدخل الزراعي لن يعادل نمو عرض العمل الزراعي وان التشغيل الكامل في قطاع الزراعة لن يتحقق الا بمعجزة داخلية للعمالة و السكان الريفيين الى المناطق الحضرية.[1]

المطلب الثاني : اهداف التنمية الفلاحية :

هناك عدة اهداف للتنمية الفلاحية نذكرمنها ما يلي[2] :

- تنويع القاعدة الاقتصادية عن طريق التركيز على رفع مستوى الكفاية و زيادة الانتاج الزراعي.
- توزيع و حسن استغلال الموارد الزراعية لزيادة الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية لسكان الريف.
- الاستثمار الامثل للموارد الطبيعية و البشرية و الريفية.
- تحقيق ظاهرة التخصص الزراعي حسب الظروف الطبيعية على مستوى المناطق الزراعية المختلفة.
- الانتفاع بالمواد الزراعية من خلال التكامل بين القطاعين الزراعي و الصناعي.

كما تهدف الى [3]:

- زيادة رفاهية الافراد الاجتماعية.
- تامين فرص عمل للحد من البطالة.
- رفع مستوى المعيشة وانتاج السلع و الخدمات ذات الفائدة الكبيرة.
- تحقيق تكامل بين المنتوجات الصناعية و الاقتصادية.

و تهدف ايضا الى :[4]

---

[1] رفعت لقوشة مرجع سابق، ص 11

[2] نصر الدين بدوي محمد ، **الزراعة في المملكة العربية السعودية انتاج و التنمية الفيصلية**، 1405ه-1984م ، ص 251.

[3] كامل بكري، **التنمية الاقتصادبة و النهضة العربية**، للطبع و النشر ، لبنان بيروت،1986، ص 104

[4] علي جدوع الشرفات ، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الاولى، دار زهرات للنشر و التوزيع ، عمان 2006-ص ص 345،344.

- توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاع الفلاحي و يشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار و الطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الانشطة الاقتصادية المالية منها و النقدية.
- تحقيق قدر العدالة الاجتماعية و الحدمن المساواة في توزيع في الدخول القطاع الفلاحي.
- التوسع في برامج التدريب في انشطة القطاع الزراعي لتحقيق قدر المهارة لدى متدربين في هذه الانشطة مما يؤهلهم للمساهمة الفعالة في برامج التنمية الاقتصادية و الزراعية.
- حصر امكانات التنمية الزراعية و حصر العوائد المتوقعة من استخدام هاته الإمكانيات.
- تنفيذ البرامج الاستثمارية الطموحة في مختلف مجالات القطاع الفلاحي و توظيف كافة عناصر الانتاج الفلاحي في خدمة هذه البرامج.
- تحقيق الهداف الاقتصادية القومية المتمثلة في زيادة الدخل القومي و رفع مستويات المعيشة للمواطنين و العدالة في توزيع الدخل و غير ذلك من اهداف التنمية الاقتصادية الشاملة.

و تهدف ايضا الى [1]:

- المحافظة على الموارد الارضية و المائية و الغطاء النباتي و استغلالها ضمن حدود قدرتها على التجدد من اجل ادامة قدرتها الانتاجية و تمكينها من المساهمة في تحقيق التنمية الفلاحية.
- زيادة الانتاج الفلاحي و رفع مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي.
- تحسين امكانية و قدرات قطاع الفلاحة الفنية و الادارية على تدارك التداعيات البيئية المحتملة و استيعاب نواتجها.
- الحد من الهجرة من الريف الى المدينة.
- زيادة مساهمة المرأة في التنمية الفلاحية.
- تأهيل الفلاحين و العاملين في الفلاحة فنيا و اجتماعيا و تطوير استعدادهم المشرفي و قدراتهم على المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

[1] عوني طعيمة، **الاستراتيجية الوطنية كمظلة للتنمية الزراعية المستدامة**، ورقة بحثه في المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة و البيئة في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتنمية لزراعية ، الاردن 16/14/اكتوبر ، 2003، ص ص 71-72.

المطلب الثالث : شروط و متطلبات التنمية الفلاحية.

لقيام التنمية الفلاحية لا بد من توفر شروط معينة و متطلبات لتحقيقها نذكر منها ما يلي :

1-شروط التنمية الفلاحية :

تتمثل شروط التنمية الفلاحية في [1]:

أ. **العلاقات الانتاجية الزراعية** : يجب الابتعاد عن صفة النفوذ الاقطاعي في اي نشاط زراعي حيث ان هذه الصفة تؤدي الى وجود علاقات انتاجية استغلالية يصعب من خلالها تحقيق نمو فلاحي مرغوب ، حيث ان اجور القوى العاملة الزراعية هي ضمن مستوى د تحت ظل النفوذ الاقطاعي ، كما ان هذا النوع من العلاقات الانتاجية يؤدي الى تعزيز الطبقية في المجتمع ، على الرغم من وجود هذا العنصر في بعض دول العالم الا ان غالبية الدول في وقتنا الحالي تخلو من وجود مثل هذه العلاقات الانتاجية.

ب. **الوضع السياسي** : التغيرات السياسية السريعةتؤدي الى عدم تحقيق التنمية الفلاحية المطلوبة حيث ان هذه التغيرات غالبا ما يتبعها تغييرات اقتصادية غير مأخوذة بالحسبان عند وضع برامج التنمية الفلاحية ، هذه التغييرات السياسية عي صفة من صفات المجتمعات في دول العالم الثالث التي تعاني من تدني مستوى التنمية الفلاحية و في معظمها، لذا فان الاستقرار السياسي شرط رئيسي لحدوث التنمية الزراعية.

ج. **الكفاءة الانتاجية** : و هي تعني استخدام عناصر الانتاج بطريقة تعمل على تحقيق اكبر ناتج زراعي ممكن مقارنة مع كمية عناصر الانتاجالمستغلة في العمليات الانتاجية.

د. وجود نظام تسويقي مثالي لتوزيع و تسويق المنتجات الزراعيةو توفير التسهيلات اللازمة لضمان كفاءة هذا النظام من واصلات و مخازن مبردة و غير ذلك من التسهيلات .

ه. وجود مستوى معين من الخدمات التكميلية للانشطة الانتاجية الزراعية مثل توفر المؤسسات التمويلية و المؤسسات التسويقية و الجهات الارشادية و غير ذلك من المؤسسات او الجهات المعنية بالخدمات التكميلية .

[1] علي جدوع الشرفات، المرجع السابق ص 346.

2- متطلبات التنمية الفلاحية :

ان تطوير القطاع الفلاحي او بالاحرى التنمية الفلاحية تتطلب مجموعة من العوامل او المتطلبات و التي نلخصها فيما يلي [1]:

أ- يجب خلق الفعالية في القطاع الفلاحي من خلال تشجيع الشباب على العمل في هذا المجال و تكوين الفلاحين والايطارات و استخدام الوسائل الحديثة في القطاع الفلاحي ، بالاضافة الى ضرورة الاهتمام بالقوانين الخاصة بالعقارات .

ب- ضرورة خلق و توسيع البنوك الريفية و التعاونيات القرض من شانها تحقيق ميزتين:

- الاولى : توفير المعلومات الضرورية للبنوك و التعاونيات القرض عن ظروف الفلاحين و امكانياتهم و التي تعتبر كضمان للقروض الى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين.
- الثانية : توفير القطاع الفلاحي مصادر للحصول على القروض.

ج- ضرورة خلق و توسيع الاسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض انتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين و تخفيض تكاليف النقل و التسويق و التخزين و بالتالي رفع الانتاجية الفلاحية.

د- العمل على تحرير اسعار المنتجات الفلاحية و ذلك من اجل خلق توازن في القطاع الفلاحي لما تلعبه الاسعار من ادوار مهمة.

هـــ- العمل على تحفيز الادخار من اجل خلق التراكم الراسمالي و توجيهه لتحريك عملية الاستثمار في المحال الفلاحي.

ومن خلال ماسبق نستطيع القول ان الفلاحة تلعب دورا مهما و كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية و ذلك لما توفره للسكان من ارزاق ارضهم و مساندتهم لتحسين معيشتهم الا ان هذه التنمية تتحقق عن طريق عدة شروط و متطلبات ، ذكرناها بالتفعيل في هذا المبحث.

[1] باشي احمد، **القطاع الفلاحي بين الواقعو المتطلبات الاصلاح**" ممجلة الباحث عدد2، ورقلة الجزائر 2003، ص 109.

المبحث الثالث : التمويل الفلاحي

يعتبر التمويل حاجة ضرورية لانجاز المشاريع الانتاجية في وقتها لان التمويل الذاتي للمؤسسات لا يكفيها لانجازها فتتوجه الى طلب التمويل من جهات خارجية فالقطاع الفلاحي هو كغيره يحتاج الى مثل هذا التمويل كغيره من القطاعات للنهوض بهذا القطاع و ازدهاره .

المطلب الاول :مفهوم التمويل الفلاحي و انواعه

1- مفهوم التمويل الفلاحي :

التمويل الفلاحي يتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال اراضيهم و كذا استصلاح الاراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء انواع مختلفة من المبيدات و الاسمدة و الالات الخاصة باستصلاح الاراضي و تهيئتها و تدعيم الري لاستغلال الاراضي في اكثر من دورة انتاجية خلال السنة[1].

2- انواع التمويل الفلاحي :

أ- **التمويل الذاتي** : ان هذا النوع من التمويل يعتمد على الموارد الذاتية المتاحة امكانية تمويل نشاط معين انطلاقا من الموارد الداخلية دون التوجه او اللجوء الى مصادر خارجية و هو دليل على قدرة المستثمر في حالة صعوبة المصادر الاخرى و تعذراها على لتمويله.

ب- **القروض البنكية** : هي عملية يرتضى بمقتضاها البنك مقابل فائدة معينة و محددة ان يمنح عميلا بناءا على طلبه سواءا حالا او بعد وقت لتسهيلات في صور اموال نقدية او اي صورة اخرى و ذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد او اقراض العميل لاغراض استثمارية او تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك البنك للعميل او تعهد البنك البنك نيابة عن العميل لدى الغير[2].

و قد تتمثل هذه القروض البنكية في القروض الزراعية.

---

[1] بونوة شعيب و بودلال عل ، **اشكالية التمويل و السياسة المنتهجة لانعاش هذا القطاع** ، الملتقى الدولي، دول التنمية الفلاحية الصحراوية كبديل للمواد الزائلة، جامعة بسكرة ص 135.

[2] محمد بو شوشة،**مصادر التمويل واثرها على الوضع المالي للمؤسسة ، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستسر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسة ، جامعة محمد خيضر بسكرة،2007/2006،ص 88.

أ- 1) **مفهوم القروض الزراعية** : هي قروض في غالبيتها قصيرة و متوسطة الاجل و قليل منها مخصص للاجل الطويل و الهدف منها تمويل المحصول و الانتاج الزراعي الجاري و الاجهزة و الابنية.[1]

ب- 2) **طبيعة الائتمان الفلاحي** : ان التمويل البنكي للقطاع الفلاحي يجب ان يراعي الخصائص الذاتية لهذا القطاع من حيث :

- طبيعة الاحتمالية و المتغيرة للانتاج و الدخل و الاسعار حيث تعتمد الحياة الفلاحية على معطيات و ظواهر متغيرة و غير مؤكدة و كذلك لا يمكن تحديد الدخل بدقة لصعوبة تحديد النفقات ، كما ان الاسعار الفلاحية تتوقف على العرض الانتاجي غير مرن مما يمدد السيولة الازمة لتمويل الانتاج.
- تفتيت الملكية و تعدد الاستغلاليات الفلاحية اضافة الى تعدد الاشكال القانونية للاستغلال و تنوع علاقات الانتاج الفلاحي.
- المستوى المتخلف من التكنولوجيا الفلاحية و ضرورة امتداد الائتمان الى الملكية و المرافق الاساسية و تصنيع الريف.
- ارتباط الائتمان الفلاحي بالسوق العالمية للتصدير.[2]

ج- 3) **ضمانات الائتمان الفلاحي** :تختلف الضمانات التي يقدمها الفلاح للبنك باختلاف مبلغ القرض و الغرض منه و أجاله والضمان المقدم في حالة الائتمان القصير و المتوسط الاجل يمكن ان يكون فيشكل ضمانات شخصية كالكفالة مثلا او في شكل رهن للآلات و المعدات و المواشي و المحاصيل الناتجة عن استخدام القروض. اما في حالة الائتمان طويل الاجل تطالب البنوك بضمانات اقوى زيادةً في الامان لذلك تطلب عادة برهان الأصول الثابتة، كالعقارات و الاراضي و البنايات ، السكنات الريفية و بالاضافة الى الضمانات المذكورة يبقى الائتمان بحاجة الى سند اقوى من طرف مؤسسات كبرى او

[1] مصطفى رشدي شيحة، **النقود و المصارف و الائتمان**، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندريةـ1999.ص 116.

[2] دلال بن سمينة عزيز بن سمينة، **مداخلة سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الاقتصادية**، ملتقى دولي حول الاصلاحات الاقتصادية، ملتقى دولي حول سياسات التمويل واثرها على الاقتصاديات المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعةمحمد خيضر بسكرة، يومي 21-20رنوفمبر 2006 ص 03.

شركات تامين و هذه الضمانات عبارة عن ضمانات مكملة و أهمها الضمان على الحياة، و التامين على الاخطار (الحرائق، المباني،العتاد،...الخ).[1]

د-4) الاهمية الاقتصادية للاقراض الزراعي : و تتمثل في [2]:

- يخلق على حجم كافٍ من المخرجات (الانتاج).
- زيادة الكفاءة : يمكن للاقراض ان يحسن من كفاءة العمل المزرعي من خلال شراء كميات افضل من وسائل الانتاج المتاحة.
- التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة : قد يستدعي المتغيرات الحديثة او الظروف التسويقية المتغيرة الى اجراء تعديلات رئيسية في المزرعة، كتبديل ادوات الطاقة و خاصة عندما تنخفض الاسعار و تزداد التكاليف.
- مواجهة التقلبات الموسمية و السنوية في الدخل و النفقات : و ذلك لان مدخلات الانتاج يتم شرائها في فترة معينة ايضا لهذه التدفقات الداخلة و الخارجة لا تحصل في نفس الوقت مما يؤدي الى العجز النقدي من وقت الشراء متى حان موعد البيع في بعض المنتجات.
- الحماية في الظروف المعاكسة(تجنب الاخطار) :لانه من غبر الممكن ازالة كل المخاطر في الزراعة، فالطقس و المرض و السعر هي اخطار لا يمكن التحكم بها كليا.

المطلب الثاني :اهداف و تصنيف التمويل الفلاحي.

1- اهداف التمويل من خلال ما يلي [3]:

- زيادة التكوين الراسمالي في الزراعة لمواجهة الاحتياطات المختلفة.
- المحافظة على حجم نشاط زراعي ملائم و الاستفادة من وفرات الحجم و زيادة كفاءة الانتاج من حلال الاستخدام الامثل للموارد المتوفرة وتطويرها.

---

[1] دلال بن سمينة عزيز بن سمينة، **مداخلة سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الاقتصادية**،نفس المرجع ص ص 3،4

[2] علي محمود فارسو اخرون، **اسس الاقتراض الزراعي الزراعي و التمويل التعاوني**، منشوراتجامعة المختار البيضاء ، ليبيا،2005ص ص 23،24.

[3] شويفي هناء ، **اليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزئر، دراسة تحليلية و تفييمية**، مذكرة مقدمة كجزئ من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، 2012-2013،ص 27

- زيادة المقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة كتلك المتعلقة بالتكنولوجيا و الاخرى المتعلقة بظروف السوق و مواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات و الحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية وتوفير مقدرة ائتمانية تساعد في مواجهة تلك الظروف.
- إتاحة التملك ضمن فترة يكون بها المزارع قادر على العمل و الاستثمار.

2- تصنيف التمويل الفلاحي :

يصنف التمويل الفلاحي حسب المعايير التالية [1]:

أ- التصنيف بحسب استعمالاتها الرئيسية :

- القروض العقارية :و الغرض منها شراء مزرعة او اراضي اضافية للمزرعة او شراء مباني و الانفاق على مشروعات الري و الصرف و استصلاح الاراضي و الانفاق على البستنة و اية تحسينات اخرى في مزرعة و تكون هذه القروض طويلة الاجل.
- القروض الانتاجية : وهي التي تستخدم لغرض شراء مستلزمات الانتاج الزراعي كالبذور و الاسمدة و مواد العلف و الآلات والماشية.
- قروض التنظيمات التعاونية الفلاحية : وهي التي تستحدم لمجابهة مصاريف التشغيل والاتفاق على الجمعية التعاونية الفلاحية : و هي التي تستخدم لمجابهة مصاريف الابنية و المعدات و شراء العقارات اللازمة للجمعية التعاونية.
- القروض الاستهلاكية :تستعمل على السلع و الخدمات التي لا تتصل اتصالا مباشرا بالانتاج الزراعي و انما تشبع رغبة المقترض يشكل مباشر.

ب- التصنيف حسب اجال القروض :

و تنقسم هذه القروض حسب هذا التصنيف الى ثلاث انواع و هي[2]:

[1] نفس المرجع ، ص 28

[2] مرجع سبق ذكره ، **أليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر** ، ص 29

- القروض القصيرة الاجل : و هي القروض التي تمنح للمزارعين لسد احتياجاتهم الزراعية الموسمية كالبذور و الاسمدة و العلاجات و الاشتال و دفع اجورالعمال و الحصاد و الى ماذلك من نفقات انتاجية يتراوح اجل هذه القروض من سنة الى سنتين .
- القروض المتوسطة الاجل : تمنح للمزارعين لتمويل مشروعات تعطي نتائجها خلال فترة زمنية متوسطة و يتراوح اجلها في الغالب من سنة الى خمس سنوات.
- القروض الطويلة الآجال : مدتها قد تصل الى عشرين سنة في بعض البلدان.

جـــ- **التصنيف حسب الاغراض او الاهداف** : تصنف الى

- قروض الزراعة المروية.
- قروض الثروات الحيوانية.
- قروض الملكية الزراعية.
- قروض الاسكان الريفي.
- قروض التسويق الزراعي.

د- **التصنيفات حسب الجيهات المستفيدة** : و يشمل كل من

- قروض الافراد.
- قروض التعاونيات.
- قروض الشركات.
- قروض القطاع العام.

هـــ- **التصنيف حسب نوع الضمانات** :

- قروض غير مضمونة.
- القروض مضمونة باموال منقولة.
- القروض غير منقولة.

و- التصنيف حسب الانتاجية المتوقعة للارض :

- القروض الايجابية للارض.
- القروض المحايدة.
- القروض السلبية.

ز- تصنيف القروض تبعا لمصدر القرض او نوع المقرضين

- قروض لاقارب و المعارف.
- قروض المستثمرين الافراد.
- قروض المصارف التجارية.
- قروض شركات الاقراض الخاصة بالمواشي .
- قروض مصارف الجمعيات التعاونية.
- قروض الوسطاء و التجار شركات التامين[1].

المطلب الثالث : شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي

حتى تكون سياسة التمويل ناجحة وفعالة يجب أن تراعي الأسس التالية[2]:

- تهيئة المناخ المناسب لإستخدام القرض حتي يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي ، فزيادة الإنتاج إذا صاحبها نظام سليم للتسويق مع إعداد الطرق والوسائل النقل المناسبة تؤدي إلى تحقيق الرخاء وهو هدف منح القروض.

- أخذ النظام الإئتمانيبعين الإعتبار أي تقديم القروض بسعر فائدة مناسب لأن إمكانية الفلاح محدودة وأسعار المحاصيل متغيرة .

- على المؤسسة المقرضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الإقتراض حتى يستطيع كل فلاح الإستفادة من القروض وإستخدامها في الوقت المناسب.

[1] مرجع سبق ذكره ، **أليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر** ، ص 30

[2] دلال بن سمينة ، **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر (1990-2000).دراسة حالة بنك BADR** وكالة بسكرة ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستر في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود وتمويل ،جامعة محمد خيضر بسكرة 2004،ص 33.32

- يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بالتزاماتهم اتجاه مؤسسة الإقـــراض ،يمكن لهم ذلك عن طريق اتباعهم أساليب الإنتاج الحديثة سواء عن طريق تنويع الإنتـــاج الفلاحـــي وإدخال مختلف التقنيات الإنتاج أو عن طريق التسويق المنظم للمنتجات.

- يجب على الفلاحين القيام بعملية التأمين على المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة.

- يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعي فيها إحتياجات مختلف منـــاطق الإنتـــاج وطبقات المقترضين وهذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم مؤسسات الإئتمانحتى تصبح قادرة على القيام بهـــذه المهام بكفاءة وخاصة بالنسبة لصغار الفلاحين.

- يجب إستخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها كما أن وظيفة البنوك لا تتوقف على منح القروض فقط وإنما يجب إمتدادها لمتابعة إستخدامها في الأغراض التي منحت من أجلها.

- يجب أن تكون مواعيد سداد تبعا لمواعيد إستلام الدخل وعلى أقساط تسهيلا لدفع.

- يجب على البنوك التأكد من إستخدام القرض الممنوح سوف يعطي إيراد يكفي لتسديد القرض ودفع الفوائد المترتبة عليه مع ترك ربح مناسب للفلاح.

ومن خلال ماسبق توصلنا في هذا المبحث أنه من المهم أن يكون هناك تمويل لهذا القطاع ، سواء كـــان ذاتيا أو خارجيا المتمثل في القروض البنكية وتوصلنا إلى الشروط الواجبة لنجاح سياسة التمويل و الـــتي حسب رأينا أهم الشروط فيها هو تهيئة المناسب للقرض.

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا في هذا الفصل يمكن القول أن مفهوم التنمية الفلاحية يرتبط بمفهوم التنمية الإقتصادية إرتباط وثيقا حيث تهدف كل منهما إلى زيادة الدخل القومي و رفع مستوى معيشة الأفراد و العدالة في توزيع الدخل وغير ذلك من الأهداف حيث أن شروط التنمية الفلاحية هي عبارة عن تلك التغيرات الإقتصادية و السياسة و الإجتماعية اللازمة لإنجاز برامج تنموية ذات كفاءة عالية في القطاع الفلاحي.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية على مستوى بنك البدر لولاية تيارت

مقدمة الفصل :

في إطار التكامل بين النظري و التطبيقي، وباعتبار ان التنسيق بين المعلومات يعد من الاولويات سنقوم بدراسة تطبيقية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية الوكالة رقم 577 بتيارت، حيث يعد من احد البنوك الجزائرية البارزة على المستوى الداخلي من خلال نشاطاته الاساسية و التي من بينها منح القروض الاستثمارية.

و سنحاول في هذا الفصل التعرف على بنك الفلاحة و التنمية الريفية ،اهم اهدافه و المهام الموكلة اليه و دراسة اثر التمويل وكالة تيارت للاستثمارات الفلاحية و كما سنحاول التطرق الى عملية التمويل في ولاية تيارت.

المبحث الأول : نبذة بنك BADR وكالة تيارت

بعد خروج الجزائر من فترة الاستعمار انطلق التفكير في تسخير الجهاز المصرفي لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية، و ذلك بتاسيس نظام بنكي و طني تسيطر عليه الدولة و المتمثلة في مجموعة من البنوك حيث كل بنك يقوم بتمويل مجموعة من النشاطات التي تهدف الى التنمية الوطنية ومن بين هذه البنوك نجد بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

المطلب الأول : لمحة عن بنك BADR بشكل عام

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية من اهم البنوك في الجزائر من خلال مساهمته في التنمية الاقتصادية عبر مختلف النشاطات التي يقوم بها و فيما يلي نستعرض نشاته، ونشاطاته و هي كما يلي :

الفرع الأول : تقديم البنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

لقد تم انشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية بمقتضى من المادة 1 من المرسوم الرئاسي رقم82/ 106 المؤرخ في 13 مارس1982 وبعدها تم تسجيله في قائمة المؤسسات المالية، كما نصت المادة 2 من المرسوم على ان بنك الفلاحة و التنمية الريفية له شخصية قانونية و استقلالية مالية. و يعتبر من كل تصرفاته و علاقته مع الغير وثم فهو يخضع الى :

- القواعد العامة المتعلقة بنظام القرض و البنك
- الترتيبات القانونية و التنظيمية السارية المفعول فيما يتعلق باهدافها و اعماها و هيكلها
- القواعد المنصوص عليها في القانون الداخلي

و كما نصت المادة 3 من المرسوم على ان المقر الاجتماعي للبنك في البليدة، و يمكن للبنك فتح فروعه و وكالاته و شبابيكه في اطار تنظيم لا مركزي يتماشى مع الاهداف المرسومة له بالتجانس مع السياسة التنموية و الحكومية المتفق عليها.

هذا و بحكم نظامه التاسيسي فان بنك الفلاحة و التنمية الريفية عبارة عن شركة مساهمة براس مال قدره 33.000.000.000 مقسم الى 33.000سهم و قيمته الاعارية 1.000.000 و تخضع لتنظيمات و القوانين المنصوص عليها

- قانون 81/88 المؤرخ في 1988/01/21
- ترتيبات القانون التجاري
- القانون التاسيسي و النصوص الملحقة

الفرع الثاني : نشاطات بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

باعتباره وسيلة لتمويل القطاع الفلاحي و العالم الريفي حسب مادتين 06/07 من المرسوم 106/82 فان البنك يقوم بالنشاطات التالية :

- استعمال اية قروض تمنح له من طرف مؤسسات مالية اخرى او المساهمة في التنشيط او الاستعمال الاحسن لاعتمادات او القروض التي قد يمنحها
- المساهمة في جلب الادخار الوطني
- اكتتاب ، شراء، رهن وايداع اي سند تجاري عام صادر عن الدولة
- القيام بكل العامليات البنكية اي كل النشاطات المتصلة بالبنك
- استقبال الودائع بمختلف اجالها من الاشخاص الطبيعيين والمعنويين
- منح القروض لكل شخص طبيعي او معنوي في ايطار الاشكال المعمول بها
- المساهمة في تنمية المهن الفلاحية و المهن الاخرى
- توزيع المنح الواردة من الدولة ومستحقاتها و السهر على الاستعمال الاحسن و العقلاني
- القيام بكل تحصيل للمستحقات، سندات الامر، سندات ،فائدة، الفاتورة ، اي كل الوثائق التجارية المالية
- كما يقوم بنك الفلاحة بحكم المادة 08 من المرسوم 82 /106 بكل العمليات و الاجراءات التي من شانها مساعدة الدولة في تمويل قطاع ما من نشاط اقتصادي او ابرام اتفاقيات مالية لصالح هو لصالح المؤسسة الوطنية و الجماعات المحلية

الفرع الثالث : مهام ووظاائف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

ان بنك الفلاحة و التنمية الريفية يسعى الى تحقيق اهدافه المتمثلة في تمويل القطاع الفلاحي و ذلك من خلال تحديد مختلف المهام التي تساعده على تدعيم هذا القطاع الحيوي، ولهذا فانه يمكن تلخيص اهم مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية فيما يلي :

- امكانيات المالية الممنوحة من قبل الدولة الجزائرية لتدعيم و تنمية القطاع الفلاحي، الري، الصيد والنشاطات الحرفية

- القيام بالمساعدات المالية الضرورية للنشاطات المتعلقة بالمؤسسات الخاصة و التي تساهم في تنمية العالم الريفي كالاطباء، الصيداليون، اطباء الاسنان ، البيطريون ، الحرفيون، تجار، خواص
- التطور الاقتصادي للوسيط الفني
- منح القروض طويلة و متوسكة الاجل
- معالجة جميع العمليات البنكية
- تعامل مع المؤسسات القروض العمومية الاخرى
- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية

الفرع الرابع :اهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

ان اهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية الريفية تنحصر فيما يلي :

- جلب الزبائن لتحقيق اكبر ربح ممكن
- تطوير جودة الخدمة و العلاقات مع الزبائن
- ابقاء اكبر بنك في البلد
- العمل على توسيع شبكته لتلبية كا المتطلبات عبر كامل التراب الوطني
- صعود نموسريع و تبديل جذري في هيكلة هذه المرحلة الانتقالية
- توسيع ادخال الاعلام الالي وكل الوسائل الحديثة

المطلب الثاني :لمحة عن بنك بدر لوكالة تيارت547

تم فتح وكالة تيارت عام 1982 يث عمل بها عدد من الموظفين امثال :دية عبد القادر، مغربي عيسى،...الخ ويعمل بها الان 8 موظفين و اغلبهم رؤساء تحت اشراف مدير الوكالة غريسي محمد و سنذكرهم حسب المخطط التنظيمي للوكالة نجد في الامانة فتيحة شعلال و في مصلحة الصندوق عقون رقية، مصلحة الدراسات التقنية نمير على ، مصلحة القروض عبيد عباسية و مصلحة نهاية الدراسات بن عامر نزيم و في الاخير مصلحة التوزيع و الاستلام شليق علي، دية الجيلالي، ربوح مصطفى.

شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADER عبر الوطن تطورات، اذ منهم وكالة تيارت التي مرت بتطورات عديدة كان هدفها تحقيق حضور العالم الريفي، فقد حصلت هذه الوكالة على سمعة و خبرة

في القرض الفلاحي و الزراعي و التصنيع الميكانيكي الزراعي ، بحيث هذا التخصص كان في بيئة اقتصادية مخططة لكل بنك نذكر منها :

الشكل رقم(3.1) : الهيكل الإداري لبنك البدر وكالة تيارت 547

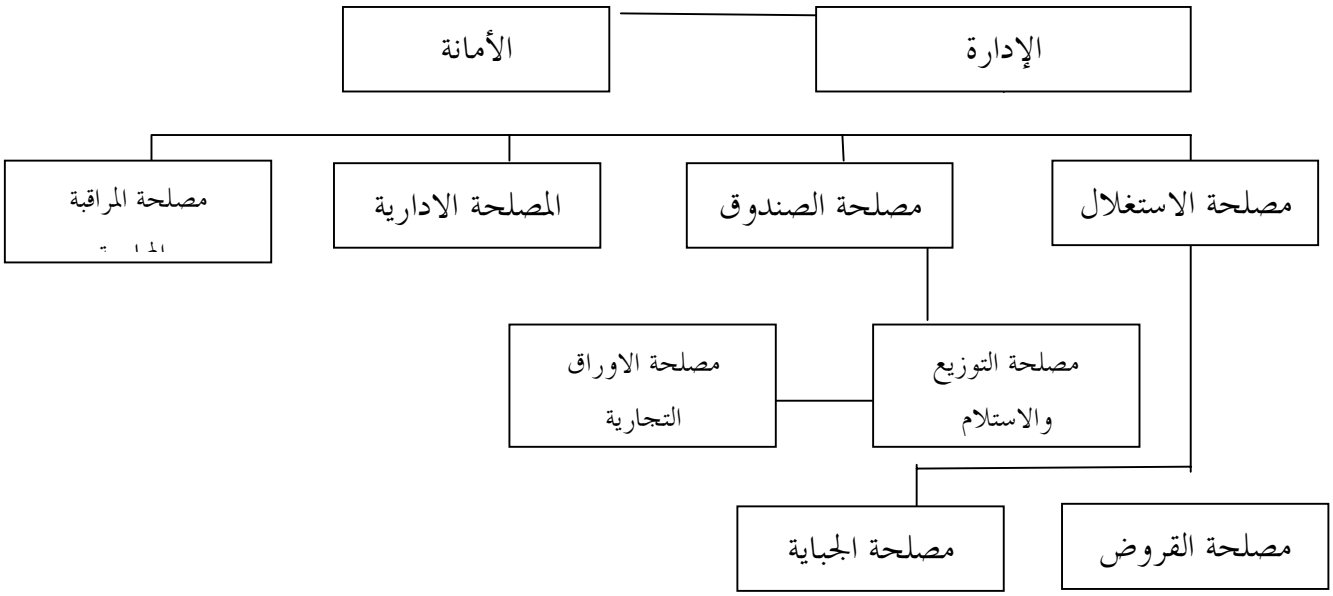

المصدر : وثائق مقدمة من البنك.

- الفرع الأول :مصالح وكالة BADER تيرت 547

تتكون الوكالة من اربع مصالح:

1- المصلحة الادارية

2- مصلحة الاستغلال

3- مصلحة الصندوق

4- مصلحة المراقبة و المحاسبة

1 – المصلحة الادارية :

تقوم هذه المصلحة على مسنوى معين و محدود اذ انها تهتم بالضرائب اضافة الى قضايا الميراث، العطل السنوية و المرضية بالسنة للموظفين ، فتح حسابات لدى بنك بدر للزبائن

2 – مصلحة الاستغلال :

تهتم هذه المصلحة على اساس قيام مصلحتين و هما :

2.1- مصلحة القروض :

تهتم بالقروض ودراسة الملفات النتعلقة يالقرض و تعد القلب النابض للمؤسسة اذ تساعد في تنشيد الاموال و الرفع من راس مال البنك

2.2- مصلحة الجباية :

هاته المصلحة يتمثل عملها في التدخل بتاخير تسديد القروض

3 – **مصلحة الصندوق** : تقوم هذه المصلحة على مصلحة الاستلام و التوزيع و مصلحة الاوراق التجاررية و سنعرض كل مؤسسة على حدى

3.1 – مصلحة التوزيع و الاستلام :

تعتمد الوكالة توزيع خدماتها المصرفية على التوزيع المباشر بهدف الوصول الى اكبر عدد من الزبائن ، هذا فيما يخص التوزيع المباشر، اما بالنسبة للتوزيع الغير مباشر فوضع البنك بدر تحت تصرف زبائنه نظام الكتروني و ذلك عن طريق الموزعات الالية كالاوراق النقدية او عن طريق الشبابيك الالية للاوراق النقدية .

فهاته المصلحة على الرغم من نقص نشاطها مقارنة بالمصالح الاخرى ، الا ان لها فعال في وكالة تيارت فهي التي تتكفل بالزبون الذي يود اخذ امواله الموجودة في حسابه الشخصي او العكس ، كما ان نشاطها يزداد بزيادة عمل مصلحة القروض.

3.2 – مصلحة الاوراق التجارية :

عمل هذه المصلحة متعلق ان يتجه الزبون اليها من اجل فتح حساب بالعملة الصعبة او ينتقل الى مصلحة المستندات المالية لدفع اموالها او اخذها

4 – مصلحة المراقبة و المحاسبة :

تقوم بمراقبة الاعمال التي قام بها الموظف يوميا .

ان طبيعة النشاط البنكي تبين مدى حساسية مهمة ادخال مراقبة التسيير لان لها نشاط كثيف و دائم وذلك راجع لتداول الزبائن عليها و التي تستعرض لها هاته النقاط

أ- يعرض البنك العديد من الخدمات للزبائن سواء كانوا افراد او مؤسسات وتختلف هذه المنتجات حسب طبيعتها ،فمنها المنتجات الحتمية البحتة"النصح و المشورة" ، بيع خطط بعد التقاعد، خدمات التعامل بالاوراق المالية او بعض الخدمات التامينية كالتامين على الحياة للزبائن المقترضين، و منها منتجات متعلقة باستخدام رؤوس اموال البنك.

ب- النشاط البنكي يتم في بنية معقدة خاصة ، في البنوك ذات البنى الكبيرة فهناك البنى المتمثلة في الدوائر العامة اي تلك التي لا يشارك بصيغة مباشرة في الاستغلال

ج- نشاط الزبون يقع في الاصول الخصوم في ان واحد ، اذ ان زبون البنك هو في نفس الوقت مموله

د- يخضع لقيود تنظيمية مرتبطة بعامل الخطر المصاحب دوما لطبيعة العمل المصرفي ولا يقتصر ضرره ان وقع على المصرف فحسب بل يتعدى الى الاقتصاد ككل ثم سرعان ما قد ينتشر الى اقتصاديات مجاورة بفعل ترابط الاسواق خاصة المالية منها و سرعة اعداء بعضها خاصية عامل الخطر في البنوك، فالاداء المالي للبنك لا يقتصر على النتيجة بل يجب النظر و بعناية الى درجة المخاطر التي يستثمر فيها البنك ، اي نسبة الاموال الخاصة الى الاموال الخطرة و بذلك يتسنى وضع تصنيف حسب درجة المخاطر العليا

الفرع الثاني :خدمات الوكالة 547

تظهر اهم هذه الخدمات في :

1- فتح مختلف الحسابات للزبائن و تخليص الصكوك بامر المعني واو بامر الاخرين

2- التحويلات المصرفية

3- الخدمات المتعلقة بالدفع و التحصيل فيما يخص بالتعاملات الخارجية

4- خدمة كراء الخزنات الحديدية

5- خدمات البنك للمعاينة (bader counsulte) التي تمكن الزبائن من معاينة ومراجعة التحويلات التي طرات على ارصدتهم عبر استعمال اجهزة الاعلام الالي المتاحة

6- خدمات الفحص السلكي التي تسمح بخدمة احسن لزبائن البنك باستعمال شبكة الفحص السلكي في تنفيذ العمليات التحويلية المصرفية في الوقت الحالي.

المبحث الثاني :دراسة اثر تمويل وكالة تيارت للاستثمارات الفلاحية

سنحاول في هذا المبحث التطرق الى مختلف المراحل التي تمر عليها عملية منح القروض و سنعرض دراسة تطبيقية حول عملية التمويل في ولاية تيارت عن طريق وكالة 547 كالاتي :

المطلب الاول :مراحل منح القروض الفلاحية على مستوى BADER

الاجراءات الادارية: اضافة الى الشروط الخاصة بالراغب في الاستفادة من القرض المقدم من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADER والمتمثلة في الفئة المؤهلة للاستفادة من القرض، لا يؤهل للاستفادة من القرض الا المشاريع المندرجة في ايطار برنامج التنمية الفلاحية المقررة من طرف وزارة الفلاحة.

تتمثل المراحل التي تمر بها عملية منح القروض الفلاحية من طرف الوكالة فيما يلي :

1 – اعداد و تقديم الملف :

ان ملف القرض الفلاحي يبدا اولا بحضور لزبون الى البنك و تقديم ملف امام رئيس مصلحة الشؤون التجارية والفلاحية ، حيث يقوم هذا الاخير باجراء مقابلة خاصة مع الزبون و ذلك من اجل معرفة الدافع الاساسي الذي جعله يطلب هذاالقرض ، و يتم معرفة المشروع الذي سينجزه، بعد ذلك يطلب البنك من الزبون تكوين ملف طلب القرض وذلك تبعا للنموذج الذي يعده البنك لهذا الغرض، و يشمل على عدة بيانات للتعرف اكثر على الزبون، ويتكون ملف طلب القرض الفلاحي من الوثائق التالية :

1- الوثائق الادارية و القانونية :و التي تتمثل في

- طلب خطي موقع من قبل الزبون يوضح فيه المبلغ المطلوب ووجهة استخدامه
- عقد ملكية الارض او عقد الايجار(موثق او وثيقة انتفاع دائم، موثقة اسناد او انتماء بالنسبة للمستثمرات الفلاحية، بالاضافة الى كل الوثائق الادارية و القانونية.

2- الوثائق المحاسبية و الجبائية :تتمثل في

- الميزانيات المالية لثلاث سنوات على الاقل
- جدول حسابات النتائج لثلاث سنوات على الاقل

3- الوثائق المالية و التقنية :تتمثل فيما يلي

- الدراسة التقنية و الاقتصادية لجدول المشروع معدة من طرف مكتب الدراسات بالاضافة الى بطاقة الفلاح

تحتفظ مديرية المصالح الفلاحية بنسخ من دفتر الشروط الموقع و قرار منح القرض و يرسل الملف الى بنك الفلاحة و التنمية الريفية المختص من اجل التكفل بها في حالة رفض الملف من طرف اللجنة ترسل استدعاء للمعني بذلك في نفس الاجال عن طريق قرار صادر عن مديرية المصالح الفلاحية و ذلك لتقديم اسباب الرفض.

بالنسبة للملف المقبول ينفذ صاحبه عن انجاز المشروع بمقاييس يجب الالتزام بها حسب ما هو مقرر في دفتر الشروط، كما تحدد مدة الانجاز سواء كان ذلك في عدة مراحل او مرحلة واحدة و في كل الاحوال تحرر شهادة انجاز الاعمال حسب رقم العملية.

4- دراسة الضمانات :

يطلب البنك من الزبون الضمانات اللازمة لنغطية قيمة القرض و يقوم المكلف بالدراسات من دراستها و ذلك من اجل معرفة امكانيات تحقيقها لهذه الشروط، و هو تناسب الضمانات مع قيمة القرض، وتتمثل الضمانات التي يطلبها بنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة تيارت في :

- الضمانات الشخصية : تتمثل الضمانات الشخصية في تعهد الشخص او عدة اشخاص بالوفاء بالدين عند عجزه عن تسديد قيمة القرض

- الضمانات العينية : ترتكز الضمانات العينية على موضوع الشيئ المقدم كضمان و تتمثل في قائمة من السلع و التجهيزات و العقارات التي تمنح على سبيل الرهن و ليس تحويل للملكية

5- تحديد المخاطر :

بناء على التحاليل السابقة لملف القرض و بالاعتماد على المعطيات التي تضمنها الملف بخصوص القرض و الزبون، يقوم المكلف بالدراسات بتحديد المخاطر التي يمكن ان تحيط بالقرض من حيث خطر عدم السداد مع ذكر الاسباب المؤدية الى ذلك.

6- الاستفادة من القرض

بعد قبول الملف يقوم صاحب المشروع بانجاز اعماله وفق المقاييس المحددة في دفتر الشروط و يمكن انجاز اعماله بطريقتين:

أ- انجاز الاعمال عن طريق متعامل اقتصادي في هذه الحالة يثبت المستثمر ان الاعمال تم انجازها عن طريق المتعامل الاقتصادي، وذلك ن طريق اظهار فتورة التاجر الذي حررها المتعامل الاقتصادي للمستثمر.

المطلب الثاني :دراسة تطبيقية حول عملية التمويل في ولاية تيارت.

تعتبر ولاية تيارت من اكبر المناطق الفلاحية . وذلك لغناها بالموارد المائية و الاراضي القابلة للاستغلال الفلاحي .

الفرع الاول : اهم المؤشرات التنمية في القطاع الفلاحي

1- الاحصائيات العامة

1.1- المساحات

الجدول رقم(3.1) :المساحات الصالحة و الغير صالحة للزراعة في ولاية تيارت.

	المساحة بالـــha
المساحة الزراعية الكلية	ha1.608.200
المساحة الزراعية الكلية	ha705.650
الاراضي المروية	ha30.500
مساحات الغابات	ha154.200
المراعي	ha395.400

المصدر :من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق من البنك

2.1- الموارد المائية :

الجدول رقم (3.2): الموارد المائية لولاية تيارت.

طبيعة البنى التحتية	العدد	المعدل/ المقدرة
السدود	03	100lm
السدود الصغيرة	13	10.04lm
الحفر و الابار	2.513	2513litre/s
الاحواض	3.330	3.330litre /s

المصدر:من اعداد الطالبين باعتماد على الوثائق البنك.

المنحنى الأتي يبين الانتاج الحيواني و الزراعي لولاية تيارت خلا الفترة (1999-2012)

الشكل رقم (3.2):تطور المنتجات الزراعية الرئيسية في ولاية تيارت في فترة(1999-2012)

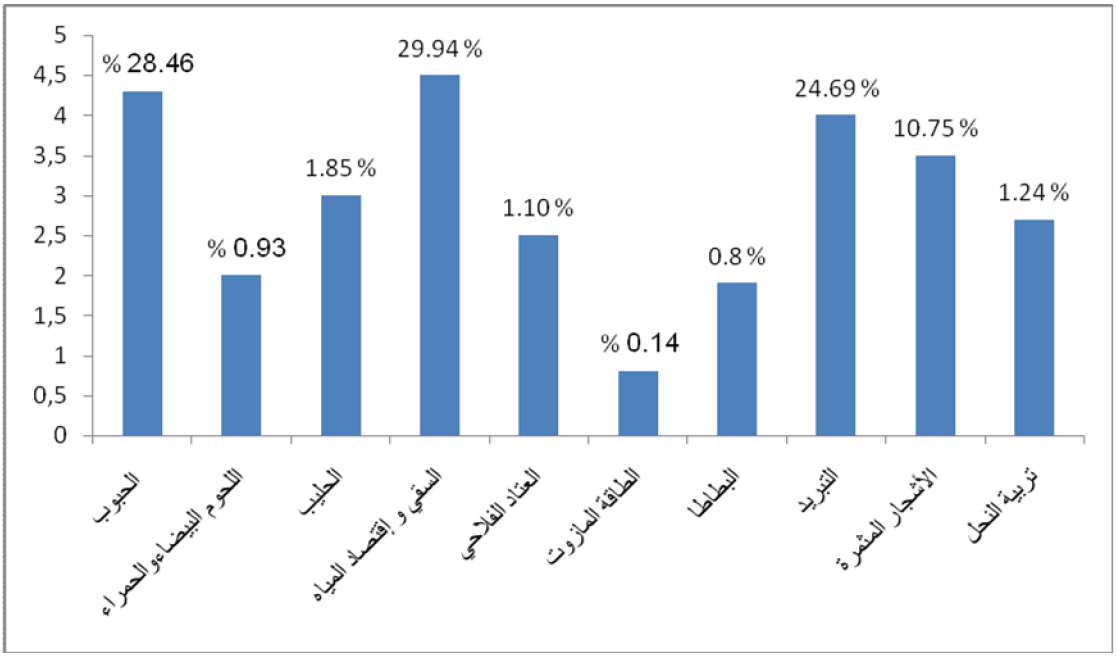

المصدر : وثائق مقدمة من البنك

جدول رقم(3.3) : تطور المنتجات الزراعية الرئيسية في ولاية تيارت (1999-2012).

المصدر : وثائق مقدمة من البنك

الشعبة	مبلغ الدعم	النسبة
الحليب	369.973.033.97	1.85
لحوم بيضاء و حمراء	185.759.363.00	0.93
انتاج الخضر و الحبوب الجافة	5677.689.050.00	28.46
السقي و اقتصاد المياه	5972.664.907.71	29.94
العتاد الفلاحي	220.162.634.34	1.10
الطاقة المازوت	28.074.853.00	0.14
البطاطا	19.470.947.00	0.80
التبريد	159.014.307.00	24.69
الاشجار المثمرة	4925.295.915.00	10.75
تربية النحل	2144.435.775.00	1.24
المجموع	19.949.102.650.07	100

3- القيمة المالية للاستثمارات:

- القيمة الاجمالية للاستثمارات 1.400مليون دج
- مساهمة صندوق القرض 904 مليون دج
- قروض البنك 196 مليون دج

- التمويل الذاتي 300 دج

4- اثر المشاريع و البرامج التنموية على التشغيل:

- مناصب الشغل عن طريق القرض الفلاحي للمستثمرة الفلاحية 7400 منصب
- عدد الوحدات المصخرة لفائدة الايطارات الفلاحية العاطلة عن العمل 125

التحليل:

من خلال الاحصائيات المقدمة في المعطيات العامة المميزة لمؤشرات التنمية ف ي منطقة تيارت لاحظنا ان المساحة الصالحة للزراعة غير كافية للمستثمرات على عكس الموارد : المائية التي تعتبر متوفرة بشكل كبير في هذه المنطقة الاى انها غير مستغلة بالشكل التام وذلك لاستعمالها اساليب تقليدية لذا وجب تدخل الدولة من اجل عصرنة نظام السقي باستعمال اساليب التقطير، الري المحوري....الخ.

و لاحظنا ايضا من خلال الدراسة ان البرامج التمويلية كان لها اثر خاصة و يظهر هذا من خلال مناصب الشغل التي تم خلقها في القطاع الفلاحي عن طريق قرض البنك.

اما فيما يخص المقارنة بين سنتي 1999-2000 فان الانتاج الحيواني و الزراعي شهد تطورا ملحوظا و هذا ما لحظناه من خلال الجداول و المنحنى الذي يبين تطور المنجات الرئيسية الزراعية و الولاية و ذلك راجعا إلى نجاعة برامج الدعم الفلاحي .

حيث عرفت شعبة السقي وإقتصاد المياه النسبة الأكبر بـــــــ29.94 % خلال الفترة (2000-2016)في عرفت شعبة إنتاج الحبوب و الخضر الجافة تطورا ملحوظا بنسبة 28.46 % وهذا ماساعد على تطور المنتجات الزراعية الرئيسية حيث تليها شعبة التبريد، شعبة الأشجار المثمرة ثم شعبة الحليب ، شعبة تربية النحل ، شعبة العتاد الفلاحي ، اللحوم البيضاء والحمراء بـــــــــــ 24.69 % ،10.75%، 1.85% ،1.24 %، 1.10%، 0.93 % على التوالي .

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا لهذا الفصل لاحظنا ان القروض الممنوحة من طرف البنك كان لها اثار خاصة في تحقيق البرامج التنموية ويظهر ذلك من خلال مناصب الشغل التي تساهم في خلقها.

كما لا حظنا أن الإنتاج الحيواني و الزراعي تطور بشكل سريع وذلك راجع إلى إستفادة الفلاحين في الولاية من القروض الفلاحية المقدمة من طرف الوكالة .

وبالرغم من الجهود المبذولة لإثراء هذا الفصل إلا أنه لم يتم الإلمام بجميع العناصر الموضوع وهذا راجع لعدم توفير المعلومات وصعوبة الحصول عليها من البنك .

ومن خلال دراستنا لاحظنا أنا هذا البنك يلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية الإقتصادية في الجزائر وهذا ما توضحه الإحصائيات المقدمة في هذا الفصل

خـــاتمة

خاتمـــــة:

يلعب القطاع البنكي دورا حيويا في النشاط الاقتصادي المحلي و العالمي فهو الجهاز العصبي لأي نظام اقتصادي و يعد البنوك المكون و المؤثر الفعال في هيكل الجهاز البنكي كما تعتبر عملية الإقراض الوسيلة المنايبة لتحويل رؤوس الأموال من أصحاب الفائض الى أصحاب العجز هذا بالرغم من ان عملية الإقراض تعتبر من اصعب القرارات التي يتخدها البنك لانها ممولة بالخطر.

بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك فانه ينتهج سياسة خاصة في عملية الإقراض من شانها مساعدة الفلاح على ممارسة عمله لتطوير قطاع الفلاحة الذييعتبر المحرك الاساسي الذي يدفع بالعجلة الاقتصادية ككل، حيث تظهر أهمية هذا القطاع باعتباره مصدر رزق لكثير من الإفراد إلا أن الفلاحة لا يمكن ان تتطور الا باتخاذ العديد من الإجراءات التي باكتمالها لا يمكن ان تعطى نتائج جيدة كالتمويل الذي يظهر في نجاح الإنتاج الفلاحي إلى جانب الحاجة إلى الماء و مجهود الفلاح.

ومن اجل تحقيق التنمية الفلاحية و النهوض بها قامت الدولة الجزائرية بانشاء بنك بمكن الفلاح من الحصول على التمويل و جعلت له فروع في عدة ولايات منها فرع 547 لولاية تيارت، الذي يعتبر موضوع دراستنا هذه و الذي يعد مصدر مهم و فعال لتمويل الفلاح ومساعدته في هذه المنطقة، اذ قامت هذه الولاية او بالاحرى الوكالة بالقيام بعدة مشاريع وانجازات ميزانية' كغرس الاشجار و تطوير الانتاج الزراعي و الحيواني) كان لها اثر ايجابي في خلق مناصب شغل في هذه المنطقة من شانها تحسين الوضعية المعيشية للسكان و تفعيل الاقتصاد في الولاية.

اختبار صحة الفرضيات

من خلال إعدادنا لهذا الموضوع و محاولة الإحاطة ببعض جوانبه مكن اختبار الفرضيات التالية :

الفرضية الاولى: التي تنص على ان بنك الفلاحة و التنمية الريفية يلعب دورا مهما في التنمية الفلاحية من خلال الاعانات التي يقدمها للفلاحين تم التاكد من صحتها، هذا ما لاحظناه من خلال الانجازات الميدانية لبنك بدر لولاية تيارت.

الفرضية الثانية: التي تنص على ان الاموال المخصصة لهذا القطاع توجه مباشرة للقطاع الفلاحي، تم التاكد من صحتها الا انها تبقى غير كافية للتمويل يالشكل الذي ينبغي.

نتائج الدراسة

من خلال دراستنا كانت النتائج كالاتي :

1- البنك هو حلقة من حلقات الاقتصاد وينصب نشاطه على جمع الودائع و منح القروض

2- تعتبر القروض التمويلية احدى الوسائل الفعالة في الاقتصاد الوطني

3- تساعد القروض الفلاحية في حل مشكلة التمويل الفلاحي.وهذا ما تاكد لنا من خلال الدراسة

4- يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية وسيلة من وسائل السياسة الحكومية الرامية الى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي

اقتراحات و حلول الدراسة

1- توفير وسائل الانجاز اللازمة التي يجب ان تكيف مع الطاقة الاستغلالية للاستثمارات.

2- يجب ان تعنى سياسة التمويل بالمقام الاول بتحديد المسؤولية المالية لجميع الشركاء الاقتصاديين الاجتماعيين

3- اعطاء الاولية لنشاطات الارشاد لصالح كل الفلاحين

4- اعطاء ديناميكية و تدعيم مبادرة الفلاحين الشباب

5- التاكيد على اهمية وضرورة التنمية الفلاحية كونها تعد بعدا أساسيا و ادراة هامة في تعميق وتدعيم السياسة الفلاحية الجديدة

أفـــــاق الـــدراسة

وفي الاخير ادرجنا افاق الدراسة التي تبقى مفتوحة لتناول جوانب اخرى هامة في حلقة التنمية الفلاحية.

- ما ممصير التنمية الفلاحية في ظل العولمة .

- ماهي السياسات الواجب اتباعها لرفع مقام التنمية الفلاحية في المقام الأول و جعلها الحلقة الأولى في عملية التنمية الاقتصادية.

ويبقى المجال مفتوح أكثر في اشراك النقائص و الوصول الى النتائج و الأكثر فعالية.

قائمة المصادر والمراجع

قائـــمة المـــــــــــراجـــــــــــــــــــــــع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- ابراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها** ، دار الشروق ، ط 02، القاهرة، مصر
- ابراهيم مختار، **التمويل المصرفي منهاج لاتخاذ القرارات**، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة 1993
- احمد بن حسين بن احمد الحسيني، **خطابات الضمان المصرفية**، مؤسسة الشباب الجامعة ، الاسكندرية 1999
- اسماعيل احمد منشاوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود و البنوك و الاسواق المالية،الدار الجامعية 2002
- اسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار عومة،ط 02،الجزائر 1997
- توماس مايرو جيمس دو سينيري، روبرت زالبير، **النقود و البنوك و الاقتصاد**، دار المريخ، مصر 2002
- جمال حلاوة علي صالح، **مدخل الى علم التنمية** ، دار الشروق للنشر و التوزيع عمان 2010
- حمزة محمود التربيدي، ادارت المصارف ، **استراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمانات**، مؤسسة الوراق، عمان، ط 01 ، 2004
- خالد امين عبد الله ، حسب سعيد سعيفان، **العمليات المصرقية الاسلامية الطرق المحاسبية الحديثة**، دار وائل للنشر. الاردن-الطبعة الاولى 2008
- خلف بن سليمان النمري، **الخصائص و القواعد الاساسية للاقتصاد الزراعي في الاقتصاد الاسلامي**، مؤسسة الجامعة مصر
- رضا صاحب ابو حامد، **ادارة المصارف، مدخل تحليل كمي**، الطبعة الاولى، دار الفكر للنشر و التوزيع، عمان الاردن 2002
- رفقة المحجوب،المالية العامة،دار النهضة العربية للنشر، الطبعة الاولى 1997 ص 487.

- رقعة لقوشة ، **التنمية الزراعية قراءة في مفهوم متطور** ، المكتبة الاكاديمية، القاهرة سنة1997
- زياد رمضان، **ادارة الاعمال المصرفية**، دار صفاء ل طباعة والنشر و التوزيع، عمان ، الاردن، ط 06، 1997
- سعيد سيف النصر، **دور المصارف في استثمار اموال العملاء** ، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 2000
- سليمان ناصر، **التقنيات البنكية و عمليات الائتمان** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2012
- شاكر قزويني : **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000
- الشمري ناظم النوري، **النقود و المصارف**، مديرية الكتب للطباعة، جامعة الموصل، العراق 1995
- صبحي تادرس قريصة، **اقتصاديات النقود و البنوك**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر،1986
- صبحي قريصة ،**النقود والبنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية ، القاهرة
- طاهر حيدر حيدران، **مبادئ الاستثمار**، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر و التوزيع1997
- عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة**، الدار الجامعية الابراهيمية،2008
- عبد الحميد محمد الشواربي، **ادارة المخاطر الائتمانية**، منشأة المعارف، الاسكندرية 2002
- عبد الغفار الحنفي عبد السلام ابو قحف ، **تنظيم و ادارة المصارف**، المكتب العربي الحديث ، القاهرة2000
- عبد الغفار الحنفي، **ادارة المصارف** ، دار الجامعية الجديدة للنشر ، مصر 2002
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية ، الاسكندرية، مصر 2004/2003.
- عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ احمد جودة، **ادارة الائتمان** ، دار وائل للنشر، عمان .الاردن، الطبعةالولي1999
- عبد الوهاب مطر الداهري، **اسس و مبادئ الاقتصاد الزراعي**، مطبعة العالي ببغداد ، العراق ، ط 1969.01

- علي جدوع الشرفات ، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الاولى، دار زهرات للنشر و التوزيع ، عمان 2006
- فرهاد محمد الاهدن، **التنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي**، دار التعاون ،ط01، مصر 1994
- كامل بكري، **التنمية الاقتصادبة و النهضة العربية** ، للطبع و النشر ، لبنان بيروت،1986
- كامل بكوي و اخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، الدار الجامعية ، اسكندرية 2003
- محسن احمد الخضيري، **الائتمان ال112مصرفي**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1987
- محمد عبد العزيز عجمية ، صبحي تادريس قريصة، **مذكرات في التنمية و التخطيط** ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع الاسكندرية 1986
- محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي ، **لتنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها وسياساتها** ، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر 2004
- محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي** ، منشات المعارف، الاسكندرية مصر، الطبعة الثانية
- مصطفى الشيديشبحة، **النقود و المصارف الائتمانية** ، دار الجامعة الجدية للنشر الاسكندرية، 1999
- مصطفى النشرتي، **السياسات النقدية و المصرفية** ، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة مصر للعلوم و التكنولوجيا، القاهرة 2003
- مصطفى رشدي شيحة، **النقود و المصارف و الائتمان**، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ـــ1999
- نصر الدين بدوي محمد ، **الزراعة في المملكة العربية السعودية انتاج و التنمية الفيصلية**، 1405ه-1984م

الكتب باللغة الأجنبية:

- Mondher,bellah,**gestion finaciare**,2eme edition. Economica, paris , 2004
- A.BTOUDINOT-J.FARBOT ,TECHNIQUE ET PRATIQUE ? 4EME EITION. SIREY

أطروحات الدكتوراه ورسائل الجامعية:

- بن صحراوي صارة" **دور التامين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر**" مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تاميات و بنوك، جامعة ابن خلدون، تيارت 2014-2015
- دلال بن سمينة ، **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر (1990-2000).دراسة حالة بنك BADR** وكالة بسكرة ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستر في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود وتمويل ،جامعة محمد خيضر بسكرة 2004.
- زرقية سورية، **دور الاستثمار المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية** ، دراسة حالة الجزائر رسالة ماجيستير ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خطير، بسكرة 2008
- شويفي هناء ، **اليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزئر، دراسة تحليلية و تفييمية**، مذكرة مقدمة كجزئ من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، 2012-2013
- محمد بو شوشةن **مصادر التمويل واثرها على الوضع المالي للمؤسسة ، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستسر في العلوم الاقتصادية، تحصص اقتصاد و تسيير المؤسسة ، جامعة محمد خيضر بسكرة،2007/2006.

المؤتمرات والملتقيات:

- باشي احمد، **القطاع الفلاحي بين الواقع و المتطلبات الاصلاح**" ممجلة الباحث عدد2، ورقلة الجزائر 2003
- بونوة شعيب و بودلال عل ، **اشكالية التمويل و السياسة المنتهجة لانعاش هذا القطاع** ، الملتقى الدولي، دول التنمية الفلاحية الصحراوية كبديل للمواد الزائلة، جامعة بسكرة
- دلال بن سمينة عزيز بن سمينة، **مداخلة سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الاقتصادية**، ملتقى دولي حول الاصلاحات الاقتصادية، ملتقى دولي حول سياسات التمويل واثرها على الاقتصاديات المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعةمحمد خيضر بسكرة، يومي 21-20رنوفمبر 2006
- علي محمود فارسو اخرون، **اسس الاقتراض الزراعي الزراعي و التمويل التعاوني**، منشورات جامعة المختار البيضاء ، ليبيا،2005
- عوني طعيمة، **الاستراتيجية الوطنية كمظلة للتنمية الزراعية المستدامة**، ورقة بحثه في المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة و البيئة في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتنمية لزراعية ، الاردن 16/14/اكتوبر ، 2003

الأنترنيت :

- http:/www.djlfa.info/vb/shauthread.phd t=230669
- http://univ_sha_7olm.org/ts863_topic
- http:/www.djlfa.info/vb/shauthread.phd t=.303574

الملخص :

من خلال دراستنا يتضح لنا أن مفهوم التنمية الزراعية يرتبط بمفهوم التنمية الاقتصادية الشـــاملة والتي تشمل الحالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسيةوالثقافية،حيث أن القروض ساهمت في كميـــة كبيرة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية،وكما للقروض دورا هامافي تطويرالفلاحة وتنميـــة القطـــاع الفلاحي بصفةعامة،حيث لاحظنافي بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالةتيارت خلال ســـنتي 1999-2012 أن إيرادات القطاع غير الفلاحي أكبر من إيرادات القطاع الفلاحي،أي أن إيرادات القطـــاع الفلاحي شهدت نموا وتطورا ملحوظا وذلك راجع إلى تسهيل منح القروض الفلاحية الـــتي نشـــطت القطاع الفلاحي مما أدى إلى زيادة إيرادات البنك من هذا القطاع.

Résumé:

Grâce à notre étude, il est clair pour nous que le concept de développementagricole est liée à la notion de développement économique Qui comprennentcomplet, économiques, sociaux, politiques et culturels, Les prêts ont contribuéen grande quantité dans le déplacement de la roue du développementéconomique, et aussi pour les prêts Un rôle important dans le développement del'agriculture et le développement du secteur agricole en général, comme nousl'avons vu dans la Banque Agriculture et l'Agence de développement rural, la wilaya de Tiaret d'Etat invincible durant dans les années: 1999-2012 que les revenus dusecteur non-agricole supérieur au revenu du secteur agricole, que les revenus dusecteur Agricole a connu une croissance et un développement remarquable etvoyez donc à faciliter l'octroi de prêts agricoles qui dynamise le secteur agricole,ce qui a conduit à une augmentation des revenus de cette banque du secteur